جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه

دراسة تحليلية جامعة للأسباب والمنهج والنتائج

د. علي ذريان فارس العنزي(*)

• **المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الدائمان المتلازمان على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فإن القرآن الكريم أنزل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكتب مفرقًا في الصحف، وهي المرحلة الأولى، ثم جمع في مكان واحد حفظًا له من الضياع دون توحيد لخَطِّه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهي المرحلة الثانية، ثم وحِّد في مصحف واحد موحَّد الرسم والخط، واعتمدت هذه النسخة لتسمى (المصحف الإمام) في عهد عثمان رضي الله عنه، وهي المرحلة الثالثة التي استقر عليها المصحف الشريف، ومنه سمي المصحف العثماني، وقد يتساءل الباحث: ما الدافع الذي حمل الخليفة عثمان رضي الله عنه على الدخول في مشروع الجمع بعد أن جمع في عهد الصديق وأمن من الضياع؟! وما الذي أضافه هذا الجمع للمراحل التي سبقته؟ وكيف بدأ هذا المشروع الكبير؟ ومن الذين تولوا تنفيذه؟ وما معايير اختيار المنفذين له؟ وهل قام المشروع الكبير بلا خُطَّة وقواعد يسير عليها المنفِّذون أم أنه وضعت له المنهجية وقُعِّدَت له القواعد وخُطَّت له المراحل حتى وصل إلى صورته النهائية التي لاقت قبول الصحابة وإجماعهم في آخر الأمر؟ كل هذه الأسئلة مهمة جدًا والإجابة عليها تكشف لنا أبعاد وتصورات مرحلة خطيرة ومؤثرة في تاريخ الأمة بوجه عام وتاريخ القرآن الكريم بوجه خاص.

(*) المدرس بقسم التفسير والحديث – جامعة الكويت – كلية الشريعة.

ولا شك أن الصحابة رضي الله عنهم قد اعتنوا عناية كبيرة بكتاب الله تعالى وكانوا سببًا لحفظه من الضياع أو التحريف بالزيادة أو النقصان أو التغيير، فقد سخرهم المولى لتحقيق وعده في حفظ كتابه إذ قال سبحانه﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجرات – الآية:٩].

وقد استقرت الأمة على هذا الجمع المبارك والمصحف الشريف الذي نتج عنه، ومنه نسخت النسخ وأرسلت إلى الآفاق وكانت هذه المصاحف المنسوخة من المصحف الإمام هي اللبنة الأولى لظهور مدارس القراءات ورواياتها فكانت هذه المرحلة الحرجة جديرة بالاهتمام والدراسة والبحث.

فلهذا عزمت على دراسة مرحلة الجمع العثماني دراسة مستفيضة مستعينًا بالله تعالى متوكلاً عليه، ومعتمدًا التدرج والتسلسل في ترتيب أفكار البحث، باحثًا لمسائله وفق منهج البحث العلمي المعتمد على الاستدلال والاستنباط والتحليل واستخلاص النتائج، وأسميته:

(جمع القرآن في عهد عثمان ﷺ – دراسة تحليلية جامعة للأسباب والمنهج والنتائج)

أسباب اختيار الموضوع:

١- مرحلة الجمع العثماني للقرآن تُعَدُّ مرحلة حرجة في تاريخ المصحف الشريف، لأنها أدت إلى الاستقرار الأخير لصورة المصحف الشريف الذي اعْتُمِدَ وأزيلت المصاحف المخالفة له، فاستدعت مزيدًا من الاهتمام والبحث والتحليل.

٢- دراسة الأسباب والدوافع للجمع العثماني تكشف لنا مدى حرص الصحابة على الحفاظ على كتاب الله تعالى من الضياع والحفاظ على الأمة من النزاع.

٣- دراسة منهج الجمع وقواعده تكشف لنا مدى دقة الجيل الأول وضبطه وإتقانه، وتزيد من ثقتنا بصحة القرآن الكريم وسلامته من التغيير أو التحريف، وتقضي على كل شبهة أثيرت حول كتابة القرآن الكريم في الصدر الأول.

منهج البحث:

١- لما كان البحث يبحث في فترة زمنية معينة من عهد الخلافة الراشدة فإنه يأخذ السمة التاريخية؛ لذا ابتدأت البحث بذكر الروايات التاريخية التي تعد العمدة والأساس في تحليل تلك الأحداث وتحريرها، واستخلاص العناصر الرئيسة منها، وهي الأسباب والمنهج والنتائج.

٢- اعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي لأحداث مرحلة الجمع القرآني في عهد عثمان.

٣- لم أعتمد الأحداث المبنية على روايات ضعيفة وواهية خاصة إن كان لها أثر في رسم صورة مغايرة للصورة الثابتة في الروايات الصحيحة، ولأن في الصحيح من الروايات غنية وكفاية عنها.

٤- مراعاة التدرج في عناصر البحث وأفكاره فابتدأت ببحث مرحلة (ما قبل الجمع العثماني) وتمثلت في المباحث المتعلقة بالأسباب والدوافع، ثم عرجت على بحث مرحلة (تنفيذ الجمع العثماني) وتمثلت في المباحث المتعلقة بآلية تنفيذ الجمع ومنهجه وقواعده واختيار منفذيه، ثم ختمت ببحث مرحلة (ما بعد الجمع العثماني) وتمثلت في المباحث المتعلقة بالنتائج والآثار المترتبة على الجمع العثماني كإحراق المصاحف ونسخها وإرسال القراء معها ومصير تلك المصاحف.

٥- اعتمدت المصادر الأصلية للمعلومات والآراء والأدلة والأقوال؛ سواء أكانت هذه المصادر حديثية أم تاريخية أم فقهية.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة عشر مبحثًا، وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

* **المقدمة:** فتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث وخطته.

وأما المباحث فهي على النحو التالي:

* **المبحث الأول:** أسباب الجمع العثماني ودوافعه.

* **المبحث الثاني:** هدف الجمع العثماني وغايته.

* **المبحث الثالث:** الشخصيات الرئيسة في الجمع العثماني للقرآن.

المطلب الأول: صاحب فكرة الجمع.

المطلب الثاني: المنفذ لمشروع الجمع.

* **المبحث الرابع:** أسباب اختيار زيد بن ثابت ومن معه من الصحابة والتابعين.

المطلب الأول: أسباب اختيار زيد بن ثابت رضي الله عنه للجمع العثماني.

المطلب الثاني: سبب اختيار سعيد بن العاص رضي الله عنه.

المطلب الثالث: سبب اختيار القرشيين الثلاثة.

المطلب الرابع: سبب تعدد المشاركين في لجنة الكتابة والنسخ من الصحابة والتابعين

* **المبحث الخامس:** تاريخ الجمع العثماني.

* **المبحث السادس:** منهج الجمع العثماني وقواعده.

* **المبحث السابع: خطوات تنفيذ الجمع العثماني.**
* **المبحث الثامن: إحراق المصاحف المخالفة للمصحف العثماني.**
* **المبحث التاسع: هل ثبت أن عثمان رضي الله عنه دفن المصاحف؟**
* **المبحث العاشر: إحراق المصاحف التالفة قياسًا على إحراق عثمان للمصاحف.**
* **المبحث الحادي عشر: عدد نُسَخِ المصحف العثماني وأماكن إرسالها.**
* **المبحث الثاني عشر: إرسال القراء مع المصاحف ونسخها ثم عرضها على مصحف البلد**
* **المبحث الثالث عشر: مصير نسخ المصاحف العثمانية الأولى.**
* **الخاتمة** : وتشتمل على نتائج البحث.
* **قائمة المصادر والمراجع.**

- **المبحث الأول: أسباب الجمع العثماني ودوافعه:**

الروايات المبيّنة لأسباب الجمع العثماني للقرآن ودوافعه:

الرواية الأولى:

عن أنس بن مالك، رضي الله عنه: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية[1]

(١) إرمينية: بكسر الهمزة، مدينة عظيمة من جهة بلاد الروم يضرب المثل بحسنها وطيب هوائها وكثرة مائها، وقيل: إنها من بناء إرمين من ولد يافث بن نوح، قاله ابن السمعاني. فتح الباري، ابن حجر ٩/١٧، تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي٨/٤١٠، معجم ما استعجم، ابن السمعاني١/١٤١.

وأذربيجان[١] مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص[٢] وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[٣]، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن (وفي رواية: في عربيةٍ من عربية القرآن)[٤] فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا،

(١) أذربيجان: بفتح الهمزة والذال وسكون الراء، وقيل: بسكون الذال وفتح الراء، مدينة كبيرة من نواحي جبال العراق، وهي تلي إرمينية من جهة الغرب، واتفق غزوهما في سنة واحدة، واجتمع في غزوهما أهل الشام وأهل العراق. فتح الباري ١٧/٩، معجم ما استعجم ١٢٩/١.

(٢) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، له صحبة، قتل أبوه يوم بدر مشركًا، ومات النبيﷺ ولسعيد تسع سنين، وولاه عثمان الكوفة ومعاوية المدينة، وتوفي عام ٥٧ هـ وقيل ٥٨ هـ، تهذيب الكمال ٥٠١/١٠، تقريب التهذيب ٢٣٧/١، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٣، (وهو ابن أخي أبان بن سعيد بن العاص صحابي من كتاب الوحي، استشهد في وقعة أجنادين ١٣هـ).

(٣) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي، تابعي ثقة جليل القدر، من أشراف قريش، ت ٤٣هـ، وقيل: له رؤية للنبي ﷺ، والأشهر أنه لا صحبة له. تهذيب الكمال ٣٩/١٧، ميزان الاعتدال– الذهبي ٥٥٤/٢، تقريب التهذيب ٣٣٨/١، الاستيعاب في معرفة الأصحاب – ابن عبدالبر ٨٥٧/٢، الكاشف للذهبي٦٢٤/١.

(٤) صحيح البخاري– كتاب فضائل القرآن – باب جمع القرآن ١٩٠٦/٤ (رقم : ٤٦٩٩).

حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب الزهري: فأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت(١)، سمع زيد بن ثابت قال: فقدتُ آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري(٢): ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف(٣).

الرواية الثانية:

عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص(٤) قال: قام عثمان (وفي رواية سمع

---

(١) هو خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو زيد، تابعي، أحد فقهاء المدينة السبعة، أدرك زمن عثمان، ت٦٦هـ. طبقات ابن سعد ٢٦٢/٥، تهذيب الكمال ٨/ ٨، تقريب التهذيب ١٨٦/١.

(٢) هو خزيمة بن ثابت الأنصاري أبو عمارة، صحابي من أشراف الأوس في الجاهلية والإسلام ومن شجعانهم، ذو الشهادتين، شهد صفين مع الإمام علي واستشهد فيها عام ٣٧هـ. التاريخ الكبير ٢٠٥/٣، تقريب التهذيب ١٩٣/١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ١٩٠٧/٤ (رقم ٤٧٠٢).

(٤) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة المدني، كان كثير الحديث، روى عن عثمان وسعد بن أبي وقاص، وثّقهُ العجلي وابن حبان وابن حجر، ت ١٠٣هـ بالكوفة.

طبقات ابن سعد ٢٢٢/٦، الثقات لابن حبان ٤١١/٥، تهذيب الكمال ٢٤/٢٨، تقريب التهذيب ٥٣٣/١.

عثمان قراءة أُبَيّ وعبد الله ومعاذ)[١].فخطب الناس فقال: أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة (وفي رواية خمس عشرة) سنة وأنتم تمترون في القرآن وتقولون: قراءة أبي، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد. فكتب زيد وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد ﷺ يقول: قد أحسن. وفي رواية (فما رأيت أحدًا عاب ذلك عليه)[٢].

---

(١) قوله: (معاذ) يحمل على قراءته التي بقيت بعده عند أصحابه وسمعها عثمان منهم ولا يراد به سماعه من معاذ نفسه آنذاك؛ لأن معاذًا توفي في طاعون عمواس في خلافة عمر. انظر: المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي، ص١٨٩.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٠٠ (رقم ٨٢-٨٣) وأبو عبيد في فضائل القرآن ص١٥٦-١٥٧ وعمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ١٠٠٤/٣ وإسناده صحيح.

ونكره ابن كثير في فضائل القرآن ص٣٨-٣٩ وقال: إسناد صحيح. والسخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء ٨٨/١-٨٩ وأبو شامة في المرشد الوجيز ص١٨٨. والقسطلاني في لطائف الإشارات ٦١/١- ٦٢، ونكر ابن حجر في فتح الباري جزءًا من أول الأثر- ١٧/٩ والمتقي الهندي في كنز العمال ٢٤٧/٢.

الرواية الثالثة:

عن أبي قلابة[1] قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلِّم يعلِّم قراءة الرجل، والمعلِّم يعلِّم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلِّمين، قال أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان فقام خطيبًا فقال: أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد فيه اختلافًا وأشد لحنًا، اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إمامًا[2].

الرواية الرابعة:

عن سويد بن غفلة الجعفي[3] قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله

---

(١) هو عبد الله بن زيد بن عمرو -أو عامر- الجرمي البصري، تابعي جليل، وثقه العجلي وابن حبان،روى عن عائشة وأنس، ابتلي في آخر حياته في بدنه فمات حامدًا شاكرًا، توفي عام ١٠٤ هـ. التاريخ الكبير للبخاري ٩٢/٥، معرفة الثقات للعجلي ٣٠/٢، الثقات لابن حبان ٢/٥، تقريب التهذيب ١/ ٧٦٢.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٩٥ (رقم ٧٤٠) وإسناده إلى أبي قلابة صحيح وهو منقطع بين أبي قلابة وعثمان، فأبو قلابة كثير الإرسال ولم يدرك عثمان ولم يصرح في هذه الرواية بمن حدثه عن عثمان، فهو إسناد منقطع. وأورده القسطلاني في لطائف الإشارات ص٥٨، والسيوطي في الإتقان عن ابن أشته ١٨٧/١، وروى قريبًا منه أبو عمرو الداني في كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ص١٦-١٧، وابن حجر في فتح الباري ١٨/٩.

(٣) هو سويد بن غفلة أبو أمية الجعفي الكوفي، روى عن أبي بكر وعمر وعلي، وروى عنه الشعبي والنخعي، وثَّقَهُ يحيى بن معين والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي: ثقة إمام زاهد قوام، مات عام ٦٠ هـ وعمره ١٣٠ سنة، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٤/٤، الثقات لابن حبان ٣٢١/٤، تهذيب الكمال ٢٦٥/١٢، تقريب التهذيب ٢٦٠/١، الكاشف للذهبي ٤٧٣/١.

عنه يقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا لــه إلا خيــرًا فــي المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصــاحف إلا عن ملأ منا جميعًا، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ قد بلغني أن بعضــهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفرًا، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقــة ولا يكــون اختلاف، قلنا: فنِعمَ ما رأيت! قال: فقيل: أي الناس أفصح؟ وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرؤهم زيد بن ثابت فقــال: ليكتــب أحدهما ويملي الآخر. ففعلا، وجمع الناس على مصحف. قال: قــال علــي رضي الله عنه: والله لو وُلِّيتُ لفعلتُ مثل الذي فعل[١].

الرواية الخامسة:

عن محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح[٢] قال: كان الرجل يقرأ حتــى يقول الرجل لصاحبه: كفرت بما تقول، فرفع ذلك إلى عثمان بــن عفــان،

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٩٦ (رقم :٧٧) والبيهقي بنحوه فــي الســنن الكبرى ٢/٤٢ وعمر بن شبة في تاريخ المدينــة المنــورة ٣/٩٩٤-٩٩٥ وإســناده صحيح.

وأورده البغوي في شرح السنة ٤/٥٢٤-٥٢٥ وابن حجر في فــتح البــاري ٩/١٨ وصحح إسناده ، والقسطلاني فــي لطــائف الإشــارات ١/٦١ وصــحح إســناده، والسيوطي في الإتقان ١/١٨٨ وصحح إسناده، والألوسي في مقدمة تفســيره ١/٢٤ وقال: إسناده صحيح، وأبو شامة في المرشد الوجيز ص١٨٢.

(٢)هو كثير بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري، يروي عن زيد بن ثابت وابــن عمــر، ويروي عنه محمد بن سيرين، أحد أشهر كتاب المصاحف، وثّقــهُ النســائي وابــن حبان، قتل يوم الحرة. تهذيب الكمال ٢٤/١٠٥، تقريب التهــذيب ١/٤٥٩، معرفــة الثقات ٢/٢٢٤.

فتعاظم ذلك في نفسه، فجمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وأرسل إلى الرَّبْعَة[1] التي كانت في بيت عمر فيها القرآن، فكان يتعاهدهم، قال محمد: فحدثني كثير بن أفلح أنه كان يكتب لهم، فربما اختلفوا في الشيء فأخروه، فسألت؛ لم تؤخرونه؟ قال: لا أدري. قال محمد: فظننت فيه ظناً فلا تجعلوه أنتم يقيناً، ظننت أنهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه حتى ينظروا آخِرَهم عهدًا بالعرضة الآخرة فيكتبوه على قوله[2].

الرواية السادسة:

عن بكير بن عبد الله[3] أن ناسًا كانوا بالعراق يُسأل أحدهم عن الآية، فإذا قرأها قال: فإني أكفر بهذه، ففشا ذلك في الناس واختلفوا في القرآن، فَكُلِّم عثمان بن عفان في ذلك، فأمر بجمع المصاحف فأحرقها، ثم بثها في الأجناد - يعني التي كتب- [4].

---

(١) الرَّبْعَة: هي المحل والمنزل ودار الإقامة ورَبْعُ القوم مَحِلُّهُم، ومنه الحديث في صحيح مسلم (١٦٠٨) (الشفعة في كل رَبْعَةٍ أو حائط أو أرض). النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الأثير ٦٢٩/١- مختار الصحاح ٩٧/١.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٠٤ (رقم ٨٧ ، ٨٨) وإسناده صحيح، وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص١٩٢، وابن كثير في فضائل القرآن وصححه ص٤٢-٤٣.

(٣) هو بكير بن عبد الله بن الأشج المدني، نزيل مصر، ثقة ثبت، وَثَّقَهُ العجلي وابن حبان والذهبي وابن حجر، توفي عام ١٢٧ هـ، الثقات ١٠٦/٦، معرفة الثقات ٢٥٤/١، تهذيب الكمال ٢٤٢/٤، تقريب التهذيب ١٢٨/١، سير أعلام النبلاء ١٧٠/٦.

(٤) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٩٩ (رقم :٨٠) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ٩٩٩/٣.

وإسناده صحيح، وأورده ابن حجر في فتح الباري ١٨/٩.

وبالنظر والتأمل في الروايات السابقة في قصة الجمع يظهر لي أن السبب الرئيس والدافع الأوحد لجمع القرآن الذي هو بمعنى توحيده على مصحف واحد للمسلمين هو:

* ظهور الشقاق والنزاع بين المسلمين بسبب الاختلاف – غير السائغ والمقبول– في قراءاتهم للقرآن الكريم، وهذا بدوره أفضى إلى تبادل التهم بينهم بالتفسيق والتبديع ومجانبة الحق، وكاد أن يفضي إلى التكفير والتقاتل كما وصف حذيفة رضي الله عنه.

أسباب الاختلاف في القراءة المفضي إلى النزاع والشقاق:

*** يرجع السبب في ظهور هذا الخلاف إلى أمرين أساسيين:**

١– اختلاف بعض المكتوب في السطور من النصوص القرآنية في بعض الصحف والمصاحف المنتشرة بين الصحابة في بيوتهم قبل الجمع العثماني.

٢– اختلاف بعض المحفوظ في الصدور من القراءات المقروءة– اختلافًا غير سائغ– قبل الجمع العثماني، والذي انتشر بين المتلقين عن الصحابة الكرام الذين انتشرت قراءاتهم المتفاوتة تفاوتًا غير سائغ في البلاد التي انتقلوا إليها، فقرأ أهل الكوفة بقراءة ابن مسعود، وقرأ أهل الشام بقراءة أبي بن كعب، وقرأ أهل البصرة بقراءة أبي موسى الأشعري.

ومما يقلل ويضعف فرص قبول بعضهم لقراءة بعض في تلك الأمصار هو جهل الناس في تلك الأمصار آنذاك بنزول القرآن على سبعة أحرف، فكان كل صحابي يقرئهم بما علمه من الحروف التي نزل بها القرآن، ولم يعلموا بوجود حرف آخر سوى ما سمعوه واستقروا عليه.

* وسبب الاختلاف في الصحف والقراءات يرجع بدوره إلى عدم توحيد المصحف آنذاك؛ لأن الجمع في عهد الصديق كان جمعًا للصحف في مكان واحد دون إلغاء وإزالة ما سواها مما تفرق في بيوت الصحابة وصدورهم مما لم يجمع في المصحف الأول، وإنما بقيت قراءاتهم تلك تروى وتنقل لغيرهم[1].

*** وأما صور الاختلاف – غير السائغ- في الصحف والقراءات قبل الجمع العثماني فتتمثل في أمرين:**

الأول: اشتمال بعض الصحف والقراءات على آيات منسوخة نسخ تلاوة وعلى أحرف لم تثبت في العرضة الأخيرة، ولم تثبت في المصحف الأول المجموع في عهد الصديق، وهي مما نُسِخَ من الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة ولم يعلم البعض نسخها لعدم توحيد المصحف آنذاك فانتشرت عنهم لمن أتى بعدهم.

ومن أمثلة ذلك: بعض القراءات المروية بأسانيد آحاد صحيحة – كالمروية في الصحيحين وغيرهما- ولكنها تعد قراءة شاذة لمخالفتها رسم المصحف العثماني، وتوجيه ذلك أنها مع كونها مروية بإسناد صحيح فهي من القراءات والأحرف المنسوخة في العرضة الأخيرة، ولم تثبت في المصحف الأول، ورواها بعض الصحابة دون علم بكونها منسوخة في العرضة الأخيرة وغير ثابتة في المصحف الأول، ولذلك لم يثبتها عثمان

---

(1) فتح الباري ٩/٢٢، المرشد الوجيز ص١٨٢، الإتقان ١/١٨٨، البرهان ١/٣٣٣، مناهل العرفان ص١٤٣، مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح ص٧٩، علوم القرآن الكريم. د. نور الدين عتر ص١٧٣.

رضي الله عنه في مصحفه المجموع، فنقلت عن الصحابة بأسانيد صحيحة، وذلك مثل:

١- ما ثبت عن أبي الدرداء في صحيح البخاري أنه قرأ : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَ الذَّكَرْ وَالأُنثَى﴾ وقال: أقرأنيها النبي ﷺ فاهُ إلى فيَّ، فما زال هؤلاء حتى كادوا يردونني. وفي رواية أخرى قال: أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقرأ هكذا وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى﴾ [سورة الليل: آية ٣]، والله لا أتابعهم(١).

وهذه الآية (والذكر والأنثى) لم تثبت في المصحف العثماني، فهي مما ترك في العرضة الأخيرة، فعلمه - أي علم تركه - زيد بن ثابت كاتب المصحف الأول، ولم يعلمه من قرأها، والله أعلم.

١- ما رواه أبو يونس مولى عائشة أم المؤمنين في صحيح مسلم وغيره أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفًا ثم قالت: إذا بلغت هذه الآية فآذنِّي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[سورة البقرة:آية ٢٣٨] فلما بلغتها آذنتها فأملت عليَّ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وصلاة العصر وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، ثم قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ(٢).

---

(١) أخرجه البخاري- كتاب المناقب- باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما ١٣٦٨/٣، (رقم : ٣٥٣٢-٣٥٣٣)، باب مناقب عبد الله بن مسعود ١٣٧٢/٣ (رقم : ٣٥٥٠)، كتاب التفسير- باب تفسير سورة الليل ١٨٨٩/٤،(رقم: ٤٦٥٩-٤٦٦٠)، كتاب الاستئذان - باب من أُلقي له وسادة ٢٣١٥/٥، (رقم: ٥٩٢٢).

(٢) أخرجه مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، (رقم: ٦٢٧).

وقراءة عائشة (وصلاة العصر) هي قراءة منسوخة، وهي رضي الله عنها لم تعلم بالنسخ، وقد علمه غيرها، ولذلك لم يثبتوها في مصحف عثمان.

والدليل على كونها منسوخة: ما أخرجه مسلم وغيره عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: (نزلت هذه الآية ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وصلاة العصر وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ﴾ فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله تعالى فنزلت : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ﴾)[1].

الثاني: اشتمال بعض الصحف على تفسير وتأويل أثبت مع التنزيل للبيان لا لكونه من القرآن، كما كان يفعل الكثير من الصحابة في مصاحفهم الخاصة، حيث كانوا يكتبون بعض التفسير في مصاحفهم الخاصة بين الآيات، فنقلت عنهم على أنها آيات، والصحيح أنها ليست من الآيات وإنما هي من قبيل التفسير[2].

ويؤكد هذا المعنى ابن الجزري بقوله: (وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحًا وبيانًا لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنًا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه)[3].

(١) أخرجه مسلم – كتاب المساجد ومواضع الصلاة– باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، (رقم: ٦٣٠).

(٢) البرهان ١/٣٣٠، الإتقان ١/١٨٩، نكت الانتصار لنقل القرآن للصيرفي ص٣٥٥ ، مناهل العرفان ١/٢٩٨، علوم القرآن الكريم د. نور الدين عتر ص١٧٣، مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح ص٨٥.

(٣) الإتقان ١/٢٤٣، مناهل العرفان ١/٢٩٨.

ومن أمثلة ذلك:

١- قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب وسعد بن أبي وقاص في سورة النساء: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [من أم] فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾، وقوله (من أم) جرت مجرى التفسير وليست من الآية(١).

٢- قراءة ابن عباس وابن مسعود وعبد الله بن الزبير وعكرمة وعطاء في سورة البقرة: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ [في مواسم الحج] فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾، وقولهم (في مواسم الحج) هو زيادة شاذة محمولة على التفسير لا على أنها جزء من الآية(٢).

٣- قراءة ابن مسعود وإبراهيم النخعي في سورة المائدة: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ [متتابعات] ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ وهي محمولة على تفسير صفة الأيام الثلاث بأنها متتابعة، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله(٣).

---

(١) البحر المحيط ١٩٠/٣، تفسير الكشاف للزمخشري ٣٨٥/١، تفسير روح المعاني للألوسي ٢٣٠/٤، فتح القدير للشوكاني ٤٣٤/١، الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٣٢٦/٢، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي للشهاب الخفاجي ١١٥/٣.

(٢) تفسير الطبري ١٦٥/٢، تفسير الكشاف ٢٦٤/١، تفسير الرازي ١٨٥/٥، البحر المحيط ٩٤/٢، المحرر الوجيز ١٧٣/٢، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص١٢، فتح الباري لابن حجر ٢٤٨/٤، وقال فيه: (وقراءة ابن عباس معدودة في الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن) ٢٤٨/٤.

(٣) تفسير الطبري ٢٠/٧، تفسير الرازي ٧٧/١٢، زاد المسير ٤١٥/٢، المصاحف لابن أبي داود (مصحف أبي) ص١٦٦، تفسير روح المعاني للألوسي ١٤/٧، الكشاف للزمخشري ٤٨١/١، البحر المحيط ١١/٤، المحرر الوجيز ٢٤/٥، فتح القدير للشوكاني ٧٢/٢، تفسير الماوردي ٦٣/٢، تفسير النسفي ٣٠٠/١، معاني القرآن للفراء ٣١٨/١.

وزاد أبي بن كعب رضي الله عنه في مصحفه ﴿ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ [متابعات في كفارة اليمين] ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾[1].

٤- قراءة ابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله وسعيد بن جبير وأبي عمران الجوني وجعفر الصادق في سورة النور: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ [لهن]غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وقولهم (لهن) يجري مجرى التفسير لبيان أن المغفرة من الله تعالى بعد الإكراه هي للمكرَهات لا للمكرِهين، كما قد يلتبس على القارئ[2].

٥- قراءة عائشة وحفصة في سورة البقرة:﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى [وهي صلاة العصر] وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ﴾ وهي كذلك في مصحف عائشة وحفصة، وفي رواية أخرى عنهما (وهي العصر)، وقرأ أبي بن كعب وابن عباس وأم سلمة ورواية عن حفصة: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى [صلاة العصر]... ﴾ وكلها محمولة على التفسير؛ لأن الراجح من أقوال المفسرين أن المراد بالصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وقد وردت أدلة صحيحة صريحة من السنة تدل على ذلك، فلا تعدو هذه القراءة إلا أن تكون تفسيرًا للآية لا جزءًا منها، ويمكن أن تكون منسوخة كما سبق بيانه[3].

---

(١) المصاحف لابن أبي داود ، مصحف أبي ص١٦٦.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ١٠٨/٢، تفسير الكشاف ٣٨٨/٢، تفسير القرطبي ٢٥٥/١٢، زاد المسير ٣٩/٦، روح المعاني للألوسي ١٥٨/١٨، مجمع البيان للطبرسي ٣٩/١٨، معاني القرآن للفراء ٢٥١/٢.

(٣) تفسير الطبري ٣٤٣/٢، تفسير الكشاف ٣٥٧/٣، تفسير القرطبي ٢١٣/٣، المحرر الوجيز ٣٣٠/٢، البحر المحيط ٢٤٠/٢، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص١٥، فتح القدير للشوكاني، ٢٥٧/١، فتح الباري ١٤٦/٨، المصاحف لابن أبي داود، مصحف عائشة وحفصة وأم سلمة ص٢١٠- ٢٢٠.

٦- قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب في سورة الكهف: ﴿وَكَانَ [أمامهم] مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صالحة] غَصْبًا﴾، وفي رواية أخرى عنهم وعن سعيد بن جبير أنهم قرأوها ﴿كُلَّ سَفِينَةٍ [صحيحة] غَصْبًا﴾[1].

ولا شك أن قولهم (صالحة) وقولهم (صحيحة) هي زيادة شاذة جرت مجرى التفسير من كون المَلِك المذكور كان يحرص على غصب السفينة الصحيحة الصالحة الخالية من العيوب ولذلك قال الخضر عليه السلام ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[سورة الكهف: آية ٧٩]، كما أن قولهم (أمامهم) هو تفسير لبيان المراد من قوله تعالى (وراءهم).

- **المبحث الثاني: هدف الجمع العثماني وغايته:**

يمكن أن نستخلص من الأسباب والدوافع أن هدف الجمع العثماني وغايته:

قطع الخلاف ورفع النزاع في قراءة القرآن الكريم وجمع الأمة على مصحف واحد وذلك من خلال تحقيق أمرين:

الأول: المحافظة على النص القرآني المكتوب من أن يدخل فيه ما ليس منه مما سبق ذكره:

- فيخلو المصحف من الآيات المنسوخة نسخ تلاوة ومن الأحرف المنسوخة في العرضة الأخيرة مما قرأه بعض الصحابة دون علم بنسخها.

---

(١) تفسير الطبري ٢/١٦، زاد المسير ١٧٨/٥، تفسير القرطبي ٣٤/١١، البحر المحيط ١٥٤/٦، المحرر الوجيز ٣٧٩/٩، الكشاف للزمخشري ٢٦٨/٢، فتح القدير للشوكاني ٣٠٤/٣، فتح الباري ٣١٩/٨، تفسير الماوردي ٣٣٣/٣، روح المعاني للألوسي ١٠/١٦، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٢٧/٦.

- ويخلو المصحف من التفسير المرافق للآيات في المصاحف الخاصة لبعض الصحابة والتي نقلت عنهم على أنها آيات.

الثاني: اعتماد القراءات المتواترة الثابتة عن النبي ﷺ في العرضة الأخيرة مما بقي من الأحرف السبعة وإلغاء ما سوى ذلك، وجعل رسم المصحف العثماني هو المقياس والمعيار الذي يجتمع عليه المسلمون في قراءاتهم؛ لأنه اعتمد على صحف المصحف الأول المجموع في عهد الصديق، وكتب بلسان قريش، واشتمل على بعض الأحرف السبعة الباقية التي يشملها الرسم إما تحقيقًا أو احتمالاً؛ وذلك كله لتضييق الخلاف ولتحقيق التيسير الذي من أجله شرعت الأحرف السبعة، ولكن لما كان انتشارها وتفاوتها غير منضبط وجمعت معها المنسوخ وغير المنسوخ والمتواتر وغير المتواتر كان ذلك سببًا لانتشار الخلاف والنزاع بعد أن كان تشريعها للتيسير والتخفيف، فاستدعى ذلك اعتماد ما وافق الرسم العثماني خطًا والرواية المتواترة نطقًا وتلقيًا مما ثبت في العرضة الأخيرة دون سواها حسمًا للخلاف وتوحيدًا للأمة في أعظم ما تملك وهو كتاب الله تعالى.

- **المبحث الثالث: الشخصيات الرئيسة في الجمع العثماني للقرآن:**

وأريد بهم الذين كان لهم الدور البارز والمؤثر في الجمع القرآني: [صاحب الفكرة – الآمر – المنفذ]

المطلب الأول: صاحب فكرة الجمع

وفيه احتمالان:

الأول: أنه حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – فهو الذي شهد الاختلاف والنزاع بين أهل الشام وأهل العراق، ففزع إلى الخليفة عثمان –

رضي الله عنه- وأشار عليه بسرعة التصرف حيال ذلك بجمع القرآن، كما ثبت في حديث أنس بن مالك[١].

الثاني: أنه عثمان بن عفان رضي الله عنه، **وهو الاحتمال الذي أرجحه وأختاره؛** وذلك من وجهين:

١- الروايات الأخرى في قصة الجمع دلت بوضوح على أن عثمان رضي الله عنه تنبَّه إلى هذا الخلاف والتنازع في القراءات في المدينة قبل ملاحظة حذيفة لذلك في تلك الغزوة، فلما جاء حذيفة بالخبر تحقق عند عثمان ما رآه وتأكد تخوفه، فقام بمشروع الجمع[٢].

وأشار إلى ذلك الإمام ابن حجر في فتح الباري حيث قال: (فكأنه- والله أعلم- لما جاء حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه من ذلك)[٣].

٢-رواية أنس في صحيح البخاري ليس فيها ما يدل على أن حذيفة أشار على عثمان بالجمع، وإنما أفادت أن حذيفة لاحظ الخلاف في القراءات وانطلق إلى الخليفة لتدارك الأمر قبل استفحاله، فنبَّه الخليفة إلى خطورة الأمر. والمتأمل للرواية لا يجد فيها نصًا صريحًا من حذيفة بطلب الجمع تحديدًا، أو الإشارة على عثمان به رضي الله عنهما، وإنما نصت الرواية على أن عثمان هو من بادر بالجمع، وأرسل إلى أم المؤمنين حفصة لجلب الصحف المجموعة في عهد الصديق لنسخها ثم إعادتها، وبذلك يكون الخليفة

---

(١) انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

(٢) انظر: الرواية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المبحث الأول.

(٣) فتح الباري ١٨/٩.

عثمان رضي الله عنه هو صاحب الفكرة ابتداءً، والداعي لتنفيذها بعد مشاورة الصحابة في ذلك وإقرارهم له بالجمع.

والآمر: هو الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المطلب الثاني: المنفذ لمشروع الجمع:

يمكن أن أقسم الأعضاء المكلفين من قبل الخليفة عثمان رضي الله عنه لتنفيذ مشروع الجمع العظيم إلى قسمين:

القسم الأول: اللجنة الرئيسة: وهي لجنة رباعية تتكون من ثلاثة من الصحابة ورابع من التابعين:

أما الصحابة الكرام فهم:

- من الأنصار: زيد بن ثابتﷺ، رئيسًا.
- ومن قريش عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاصﷺ.

ومن التابعين القرشيين: عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

الدليل على ذلك: الرواية الأولى وهي حديث أنس في قصة الجمع وفيها قول أنس: (فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف)[1].

القسم الثاني: لجنة الكتابة والنسخ وهم:

المشاركون في الكتابة والإملاء ونسخ المصحف بعد إتمامه، وبتتبع الروايات يظهر - والله أعلم- أنهم ثمانية من الصحابة والتابعين بجانب الأربعة في اللجنة الرئيسة.

---

(١) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

أ- فمن الصحابة: أبي بن كعب، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

مسألة: الخلاف في تحديد زمن وفاة أبي بن كعب رضي الله عنه وأثره في إثبات مشاركته في جمع القرآن في عهد عثمان

قد وقع خلاف واضطراب في تحديد سنة وفاة أبي بن كعب، وترتب عليه الخلاف في إثبات مشاركته في الصحف العثمانية.

وقد نقل د. غانم قدوري في كتابه رسم المصحف هذا التساؤل في مشاركة أبي بن كعب في كتابة الصحف للخلاف في تحديد سنة وفاته(١)، واعتمد رأي الإمام الذهبي الذي مال إلى ترجيح وفاة أبي بن كعب في زمن عمر فقال الذهبي: (والظاهر وفاة أُبَيّ في زمن عمر حتى إن الهيثم بن عدي وغيره ذكر موته سنة تسع عشرة، وقال محمد بن عبد الله بن نمير وأبو عبيد وأبو عمر الضرير: مات سنة اثنتين وعشرين، فالنفس إلى هذا أميل)(٢).

ولكن الرواية التي ذكرتها في المبحث الأول عن محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح تؤكد مشاركة أبي بن كعب في كتابة الصحف في زمن عثمان، وإسنادها صحيح ثابت. وهذا دليل على المشاركة إجمالاً، وإليك الدليل على المشاركة ببعض صور المشاركة ووقائعها:

فعن هانئ البربري مولى عثمان قال: (كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها: (لم يتسنَّ) وفيها (لا

---

(١) رسم المصحف. د. غانم قدوري ص١١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١/٢٧٨، جمع القرآن. دراسة تحليلية لمروياته. د. أكرم الدليمي ص١٨٧.

تبديل للخلق) وفيها (فأمهل الكافرين) قال: فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب (لخلق الله) ومحا (فأمهل) وكتب (فمهّل) وكتب (لم يتسنّه) ألحق فيها الهاءَ)[١]، وهو دليل صحيح صريح على مشاركة أبي بن كعب في الجمع العثماني للقرآن.

وهذا يدل على ضعف القول بوفاة أُبَيّ في زمن عمر، ويرجح القول الآخر في كون وفاته في زمن خلافة عثمان في سنة ثلاثين للهجرة، وهو الذي رجحه الواقدي كما نقله عنه الذهبي في موضع آخر.

قال الواقدي وهو يتحدث عن أبي بن كعب: (وقد سمعنا من يقول: مات في خلافة عثمان سنة ثلاثين، وهو الأثبت من الأقوال عندنا، وذلك أن عثمان أمره أن يجمع القرآن)[٢].

ب- **ومن التابعين:** مالك بن أبي عامر[٣] -جد مالك بن أنس- وكثير بن أفلح.

وقد تتبع الإمام ابن حجر في فتح الباري من زاد على الأربعة، وذكر من علم منهم[٤].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ٢١، والطبري في تفسيره ٣/ ٣٨، وإسناده صحيح. وأورده ابن الأنباري في كتاب (الرد على من خالف مصحف عثمان) ونقله السيوطي في الإتقان ٢/ ٥٣٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٠٠.

(٣) هو مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أنس، جد الإمام مالك بن أنس، روى عن عمر وعثمان وطلحة، ثقة مات عام ٧٤هـ، التاريخ الكبير ٧/ ٣٠٥، تقريب التهذيب ١/ ٦٢٠، الكاشف ٢/ ٢٣٥، معرفة الثقات ٢/ ٢٦٠.

(٤) فتح الباري ٩/ ١٩ ذكر الخمسة دون ابن عمر وابن عمرو بن العاص ثم قال (فهؤلاء تسعة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر)؛ ويريد بالتسعة: الأربعة في اللجنة الرئيسة والخمسة في لجنة الكتابة والنسخ.

وبذلك يبلغ عدد المنتخبين لتنفيذ الجمع العثماني: اثني عشر رجلاً[١].

النصوص الدالة على ذلك:

١- الأثر الوارد عن ابن سيرين عن كثير بن أفلح مما سبق ذكره وفيه: (فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان فتعاظم ذلك في نفسه، فجمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم أبي بن كعب وزيد بن ثابت).

وفيه أيضًا: (فحدثني كثير بن أفلح أنه كان يكتب لهم، فربما اختلفوا في الشيء فأخروه...)[٢].

٢- عن محمد بن سيرين (أن عثمان بن عفان جمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم أبي بن كعب وزيد بن ثابت وسعيد بن العاص) [٣].

٣- عن مالك بن أنس قال: (كان جدي مالك بن أبي عامر ممن قرأ في زمان عثمان وكان يكتب المصاحف)[٤].

---

(١) فتح الباري ١٩/٩، نكت الانتصار لنقل القرآن، الصيرفي ص٣٦٧، علوم القرآن الكريم. د. نور الدين عتر ص١٧٤، لطائف الإشارات للقسطلاني ٦١/١.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الخامسة من المبحث الأول.

(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٠٥ (رقم: ٩٠) وإسناده صحيح إلى ابن سيرين فهو منقطع بين ابن سيرين وعثمان، وهو صحيح بما قبله.

(٤) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٠٦ (رقم: ٩١) وإسناده صحيح إلى مالك وفيه انقطاع بين مالك وجده لأن مالكًا لم يدرك جده ابن أبي عامر لأن جده توفي عام ٧٤هـ ومالك بن أنس ولد عام ٩٣ هـ . انظر: طبقات ابن سعد ١٩٢/٧، التاريخ الكبير ٣١٠/٧، تقريب التهذيب ١/ ٥١٦.

• المبحث الرابع: أسباب اختيار زيد بن ثابت ومن معه من الصحابة والتابعين:

المطلب الأول: أسباب اختيار زيد بن ثابت رضي الله عنه للجمع العثماني:

كان اختيار زيد بن ثابت رضي الله عنه لعدة اعتبارات:

١- لأنه كان المسئول الأول عن جمع القرآن الكريم والمكلف به في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو أعرف الناس به وأقربهم عهدًا وعلمًا به[١]، خاصة وأن الجمع العثماني مبني على الجمع البكري ومعتمد عليه.

٢- لأنه من أتقن الحفظة وممن شهدوا العرضة الأخيرة للقرآن الكريم في عهد النبي ﷺ.

عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين[٢].

---

(١) وقد ثبت ذلك في حديث زيد بن ثابت المشهور في قصة الجمع الأول، والمسمى بالجمع البكري أي جمع أبي بكر الصديق للقرآن الكريم- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إليَّ أبو بكر- مقتلَ أهل اليمامة- فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ... ثم قال زيد قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه ... إلى أن قال زيد: فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللخاف وصدور الرجال ...) الحديث . أخرجه البخاري في أبواب متفرقة (رقم: ٤٤٠٢، ٤٧٠١، ٤٧٠٣ ، ٦٧٦٨، ٦٩٨٩).

(٢) أورده البغوي في شرح السنة ٤/٥٢٥.

وقال البغوي رحمه الله عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف، رضي الله عنهم أجمعين)[١].

٣- لأنه محل للثقة عند أبي بكر الصديق الذي زكّاه في الجمع الأول لما قال: (إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك)، فيبقى محلاً للثقة والأمانة والقوة والإتقان كذلك في جمع عثمان.

٤- لأنه أكتب الناس آنذاك، أي أتقنهم في كتابة القرآن. لذلك لما قال عثمان: (من أكتب الناس؟) وفي رواية (من أقرأ الناس؟) قالوا: (كاتب رسول الله ﷺ: زيد بن ثابت)[٢].

المطلب الثاني : سبب اختيار سعيد بن العاص:

يظهر - والله أعلم- أن سبب اختيار سعيد بن العاص يرجع إلى فصاحته وإعرابه ووضوح لهجته وشبهها بلهجة رسول الله ﷺ[٣]، والأدلة على ذلك:

١-ما جاء في رواية مصعب بن سعد (ثم قال: أي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص) [٤].

٢-وفي رواية سويد بن غفلة: (فقيل: أي الناس أفصح؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص)[٥].

---

(١) شرح السنة للبغوي ٥٢٦/٤، الإتقان ١٥٨/١.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الثانية من المبحث الأول.

(٣) المرشد الوجيز ص١٩٩، فتح الباري ١٩/٩.

(٤) سبق تخريجه، انظر: الرواية الثانية من المبحث الأول.

(٥) سبق تخريجه، انظر: الرواية الرابعة من المبحث الأول.

٣-عن سعيد بن عبد العزيز: (أن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية؛ لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ).

قال سعيد [أي ابن عبد العزيز]: وقتل العاص [أي الأب] مشركًا يوم بدر، ومات سعيد بن العاص [أي الجد] قبل بدر مشركًا[1].

المطلب الثالث: سبب اختيار القرشيين الثلاثة:

يظهر من روايات الجمع أن سبب اختيار عثمان للقرشيين الثلاثة وجعلهم مع زيد بن ثابت هو:

- للرجوع إليهم عند وقوع الاختلاف في الحروف بينهم وبين زيد بن ثابت، وتقديم رأيهم المبني على لغتهم وهي لغة قريش؛ لأن القرآن نزل بلسان قريش، والأدلة على ذلك:

١- ما ورد في وضع هذه القاعدة من قبل عثمان وإلزامهم بها:

- حديث أنس السابق وفيه قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا...)[2].

٢- ما ورد في تطبيق هذه القاعدة والتزامهم بها وتنفيذهم لها:

- جاء في سنن الترمذي قول ابن شهاب الزهري:

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٠٢(رقم: ٨٤) وإسناده صحيح إلى سعيد بن عبد العزيز، وهو منقطع بين السعيدين، فسعيد بن عبد العزيز لم يلق سعيد بن العاص. وأورده ابن حجر في فتح الباري ١٩/٩.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

(فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه[١] فقال القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه (التابوت) فإنه نزل بلسان قريش)[٢].

المطلب الرابع: سبب تعدد المشاركين في لجنة الكتابة والنسخ

من الصحابة والتابعين من القرشيين والأنصار

يظهر أن هذا التعدد هو من أجل:

١- تحقيق المزيد من التوثيق والتثبت والدقة والإتقان.

٢- الإعانة على الإملاء والكتابة؛ لأن المصحف العثماني قد أمر عثمان بنسخه إلى عدة نسخ لإرسالها إلى البلدان والآفاق، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

- **المبحث الخامس: تاريخ الجمع العثماني:**

تشير الروايات الواردة في الجمع إلى أن تاريخ الجمع العثماني للقرآن كان في حدود أواخر عام٢٤ هـ وأوائل عام ٢٥هـ في عام فتح المسلمين لإرمينية وأذربيجان، ويوافق أوائل السنة الثانية أو الثالثة من خلافة عثمان رضي الله عنه.

---

(١) والمراد ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[سورة البقرة: آية ٢٤٨].

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب التفسير- باب سورة التوبة (رقم ٣١٠٤) وقال : (هذا حديث حسن صحيح وهو حديث الزهري لا نعرفه إلا من حديثه) وصححه الألباني، انظر: صحيح سنن الترمذي ٢٥٤/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٥/٢ (رقم ٣٨٠٦-٣٨٠٧) وابن حبان في صحيحه ١٩/٧ والداني بسنده إلى الزهري في المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، ص١٢٤.

وقد استدل ابن حجر رحمه الله تعالى لهذا التاريخ والوقت برواية مصعب بن سعد بن أبي وقاص السابقة وفيها أن عثمان خطب فقال: (يا أيها الناس إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القراءة - وفي رواية منذ ثلاث عشرة سنة-)[1].

قال ابن حجر: (وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث عشرين من الهجرة بعد وفاة النبي ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر، فإن كان قوله (خمس عشرة سنة) أي كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته، لكن وقع في رواية أخرى له (منذ ثلاث عشرة سنة) فيجمع بينهما بإلغاء الكسر في هذه وجبره في الأولى، فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن إرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان، وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر لذلك مستندًا)[2].

- **المبحث السادس: منهج الجمع العثماني وقواعده:**

عند استقراء مجموع الروايات الواردة في الجمع العثماني والأحداث المرافقة له تبين لي أن الخليفة عثمان رضي الله عنه ومن معه من كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار قد رسموا منهجًا قويمًا ووضعوا قواعد ضابطة لضمان نجاح هذا المشروع العظيم، وليكون الجمع القرآني قائمًا على أعلى مستويات الضبط والإتقان والصحة.

---

(١) سبق تخريجه انظر: الرواية الثانية من المبحث الأول.

(٢) فتح الباري ٩/١٧.

وأرى – والعلم عند الله تعالى– أن القواعد المنهجية الموضوعة للجمع القرآني في عهد عثمان تتمثل بالأمور التالية:

القاعدة الأولى: الاعتماد على نسخة المصحف الأول المجموع في عهد الصديق رضي الله عنه.

دليل هذه القاعدة هو: ما جاء في حديث أنس السابق وفيه قول أنس : «فأرسل عثمان إلى حفصة؛ أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك...»[1].

أهمية هذه القاعدة: تتمثل في تأكيد حقيقة أن الجمع العثماني إنما هو تابع للجمع القرآني في عهد الصديق ومبني عليه، وأن المصحف العثماني إنما هو نفسه المصحف البكري المجموع في عهد الصديق، وبذلك نقطع بهذه القاعدة كل الشبه والإشكالات والشكوك التي قد تثار في هذا الجمع المبارك، ودرءًا من أن يتهم المصحف العثماني بالزيادة أو النقصان أو التغيير.

وأما الجديد فيه فهو لا يتجاوز معنى التوحيد للمصحف، بعد أن انتشرت الصحف المشتملة على آيات منسوخة أو كلمات جرت مجرى التفسير كما سبق بيانه، كما أنه تميَّز بتضييق نطاق الخلاف في الأحرف السبعة بكتابة المصحف على حرف قريش مع مراعاة الأحرف الموافقة له رسمًا وروايةً كما سيأتي.

القاعدة الثانية: تجريد المصحف من كل ما ليس من القرآن وإهماله، وتنحصر صور الإهمال والتجريد فيما يلي:

---

(١) سبق تخريجه انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

أ- إهمال المنسوخ تلاوة مما نسخ في العرضة الأخيرة ولم يعلـم الـبعض نسخه.

ب- إهمال المدرج في بعض الصحف مع بعض الآيات مما كتب على جهة التفسير والبيان لا لكونه من القرآن كما سبق بيانه[1].

دليل هذه القاعدة: واضح بيّن، فالمتأمل للمصحف العثماني وروايـات القرآن غير المتواترة المنتشرة في كتب التفسير أو القراءات يتضح له بجلاء قيمة هذا الضابط الذي أهمل ما كان يُظَنّ أنه قرآن، إما لنسـخه أو لكتابتـه على جهة التفسير، وقد سبق بيان الأمثلة على ذلك مما أهملـه المصـحف العثماني وألغاه.

أهمية هذه القاعدة: وهذه القاعدة تكاد تكون أهم القواعد المنهجية فـي الجمع العثماني، وسبب أهميتها يتمثل في كونها قضت على سـبب النـزاع والشقاق الذي قامت من أجله فكرة الجمع، لأن هذين العنصرين (المنسـوخ والمدرج على جهة التفسير) اللذين أهملهما المصحف العثماني هما أهم صور الاختلاف غير السائغ في القرآن والذي أدى إلى الشقاق والنزاع قبل الجمـع العثماني كما سبق بيانه.

القاعدة الثالثة : الأصل في كتابـة الآيـات اعتمـاد المحفـوظ فـي الصدور بالتواتر قبل المحفوظ في السطور والمرسوم في المصـحف بعـد ذلك.

---

(١) البرهان ١/٣٣٠، الإتقـان ١/١٨٩، نكـت الانتصـار لنقـل القـرآن للصـيرفي ص٣٥٥، مناهل العرفان ١/٢٩٨، علوم القـرآن الكـريم. د. نـور الـدين عتـر ص١٧٣.

الأدلة على هذه القاعدة:

الدليل الأول: قول زيد (فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾[سورة الأحزاب: ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف)[١].

ووجه الاستدلال من جهتين:

أ- إلحاقها في المصحف في مكانها – وهو سورة الأحزاب- كان مبنيًا على حفظه لها في ذلك الموضع؛ لأن وجودها مكتوبة لا يدل على محلها من السورة.

ب- كما أن قوله (فقدت آية من الأحزاب) أيضًا كان مبنيًا على حفظه، ولذلك لاحظ زيد فقدها مكتوبة فقدم الحفظ واعتمده حتى يجد المكتوب.

وهنا إشكال: **كيف فقدت آية الأحزاب والمصحف الأول بين أيديهم وهو جامع للقرآن كله من عهد الصديق؟**

كما أن إثباتها في المصحف بعد فقدها وعدم كونها في مصحف الصديق قد يستدعي القول بأن في المصاحف العثمانية زيادة لم تكن في الصحف المجموعة في عهد الصديق!! [٢]

الجواب من وجوه:

١- أن المصحف الأول بقي بعد الجمع الأول إلى الجمع الثاني لمدة

---

(١) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

(٢) تفسير روح المعاني للألوسي ٢٤/١.

تقارب الاثني عشر عامًا، فيحتمل سقوط وضياع الرقعة المشتملة على آية الأحزاب، فلما نسخ زيد المصحف في جمع عثمان لاحظ – اعتمادًا على حفظه– عدم وجودها، فالتمسها حتى وجدها عند خزيمة بن ثابت[1].

٢- يحتمل أن هذا الموقف من فقدان آية الأحزاب ووجودها مع خزيمة بن ثابت هو في الجمع الأول في عهد الصديق وليس الجمع الثاني، وبذلك ينتفي هذا الإشكال؛ لأن المصحف – وقتها – لمَّا يجمع بعد، وقد كان زيد يجمع القرآن المتفرق ويعتمد على حفظه بجانب ما يجد من الصحف، ولكن يعكر صفو هذا التوجيه بهذا الاحتمال أن هذا القول من زيد ثابت في الجمع العثماني، ويبعد أن يقوله هنا في الجمع العثماني وهو يريد أن هذا الموقف قد حدث في الجمع البكري الأول، فآية الأحزاب هي التي وجدها في عهد عثمان، وآية التوبة هي التي وجدها في عهد الصديق[2].

٣- يحتمل أن المراد بالفقد هو فقد موضعها وأنه وجدها عند خزيمةَ في موضعها الصحيح من الأحزاب وليس المراد وجود نفس الآية، ويُبْعِدُ هذا

---

(١) تفسير روح المعاني للألوسي ٢٤/١ وقال فيه: (والأمر في ذلك هين؛ إذ مثل هذه الزيادة اليسيرة لا توجب مغايرة يعبأ بها ... ولا تقدح أيضًا في الجمع السابق، إذ يحتمل أن يكون سقوطها منه من باب الغفلة، وكثيرًا ما تعتري السارحين في رياض حظائر قدس كلام رب العالمين، فَيُذَكِّرُهم سبحانه بما غفلوا فيتداركون ما أغفلوا ...وبعد انتشار هذه المصاحف بين هذه الأمة المحفوظة لاسيما الصدر الأول الذي حوى من الأكابر ما حوى، وتصدَّر فيه للخلافة الراشدة علي المرتضى، وهو باب مدينة العلم لكل عالم، والأسد الأشد الذي لا تأخذه في الله لومة لائم لا يبقى في ذهن مؤمن احتمال سقوط شيء بعد من القرآن).

(٢) انظر: فتح الباري ٣٤٥/٨.

التوجيه أن زيدًا قال (فقدت آية من الأحزاب ...) فهو نص على الفقد، ولا يفيد إلا فقد الآية نفسها لا فقد موضعها من السورة، إذ يمكن أن يقول –لو كان الأمر كذلك–: (جهلت موضع آية من الأحزاب). والذي أراه أن **التوجيه الأول هو أقرب التوجيهات إلى الصواب وأسعدها بالقبول والترجيح والله أعلم.**

الدليل الثاني: هو كتابة القراءات المعتمدة لتواترها والمختلفة في رسمها على أكثر من رسم في أكثر من مصحف من نسخ المصاحف العثمانية الرئيسة، فيكتب في بعض المصاحف بوجه وفي البعض الآخر بالوجه الآخر، مثل (وصى – أوصى) (بضنين – بظنين) (سارعوا– وسارعوا)، كما سيأتي بيانه، فالمحفوظ الثابت حجة ومقدم على المرسوم، وليس العكس.

القاعدة الرابعة: عند الاختلاف في شيء من القرآن بين زيد والقرشيين يكون المرجع الحاسم للخلاف هو حرف قريش (لسان قرش):

وضابط التعامل مع هذا الاختلاف فيه وجهان، أحدهما مظنون، والآخر صحيح مشهور:

الوجه الأول: وهو محتمل مظنون ، وبيانه كالتالي:

تأخير الكتابة لانتظار آخر الصحابة عهدًا بالعرضة الأخيرة فيكتب على قوله.

وهذا هو رأي محمد بن سيرين كما جاء في الأثر السابق عنه وفيه:

(قال محمد بن سيرين: فحدثني كثير بن أفلح أنه كان يكتب لهم، فربما اختلفوا في الشيء فأخروه، فسألت: لم تؤخرونه؟ قال: لا أدري. فظننت فيه

ظنًا فلا تجعلوه أنتم يقينًا، ظننت أنهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه حتى ينظروا آخرهم عهدًا بالعرضة الأخيرة فيكتبوه على قوله)[١].

وروى ابن أبي داود عن أبي قلابة قال: فحدثني مالك بن أنس[٢] قال: كنت فيمن أملي عليهم، فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ ولعله أن يكون غائبًا أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها، ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم[٣].

الوجه الثاني: الكتابة بلسان قريش، أي حرف قريش: وهو الثابت المشهور بالدليل الصحيح الصريح.

- لقول عثمان للقرشيين: (إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا)[٤].
- وفي رواية الترمذي أنهم اختلفوا في التابوت والتابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: (اكتبوه [التابوت] فإنما نزل بلسان قريش)[٥].

---

(١) سبق تخريجه، انظر: الرواية الخامسة من المبحث الأول.

(٢) والمراد به مالك بن أبي عامر وهو جد مالك بن أنس وكان ممن نسخوا المصاحف على عهد عثمان كما سبق ذكره، بدليل قول ابن أبي داود في نص الرواية (هذا مالك بن أنس جد مالك بن أنس)، المصاحف ص٩٥.

(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٩٥ (رقم ٧٥) وإسناده صحيح.

(٤) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

(٥) سبق تخريجه.

وهنا قد يرد على القاعدة الرابعة إشكالان:

الإشكال الأول: كيف يجمع بين قول عثمان (فإنما نزل بلسان قريش) وبين ثبوت نزول القرآن بالأحرف السبعة كما جاء في الأحاديث الصحيحة المتواترة[١].

الجواب من وجهين:

١- يحتمل أن المراد أن معظمه نزل بلسان قريش، فعند الاختلاف يقدم لسان قريش لكونه أولى من لسان غيرهم، قاله ابن عبد البر وأبو شامة المقدسي[٢].

٢- ويحتمل أن المراد أنه نزل في الابتداء بلسانهم، ثم أبيح بعد ذلك أن يقرأ بسبعة أحرف. قاله أبو شامة المقدسي[٣].

---

(١) أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف متواترة رواها أكثر من أربعة وعشرين صحابيًا وستة وأربعين سندًا ، وقد نص على تواترها أبو عبيد القاسم بن سلام والسيوطي وأبو عمرو الداني وابن القاصح وابن الجزري.
قال ابن الجزري: (وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مقرر وجمعته في ذلك ...) ثم سرد الصحابة المروي عنهم. النشر في القراءات العشر ١/٢١، الإتقان ١/ ١٤٥، فضائل القرآن لأبي عبيد ٢/١٦٨، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ص٣٧٤، صفحات في علوم القراءات د. عبد القيوم السندي ص٧٨.
ومن أشهر رواياتها قوله ﷺ (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه) أخرجه البخاري (٤٧٠٦) ومسلم (٨١٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٨/٨٢٠، المرشد الوجيز لأبي شامة ص٢٠٣.

(٣) المرشد الوجيز ص٢٠٣.

الإشكال الثاني: كيف يُجْمَعُ بين أمر عثمان لهم بالكتابة بلسان قريش وهو حرفهم، وثبوت القراءة بعد ذلك بأكثر من قراءة، أي بقاء الاختلاف بين القراءات بعد ذلك حتى يومنا هذا؟!

الجواب:

أن جمع عثمان لم ينسخ جميع الأحرف السبعة – على الراجح–[1] وإنما اعتمد حرف قريش، ورسم بطريقة تستوعب القراءات الأخرى وتلغي غيرها؛ تضييقًا للخلاف وتقليلاً له، ومنعًا لدخول الخلاف غير المعتبر مما قرئ بالآحاد أو نسخت قراءته، ويتضح ذلك في القاعدة الخامسة الآتية:

---

(١) للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المصحف العثماني نسخ الأحرف السبعة إلا واحدًا هو حرف قريش، وهو رأى الإمام الطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر.

القول الثاني: أن المصحف العثماني لم ينسخ شيئًا منها، بل اشتمل على جميع الأحرف السبعة، وهو مذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين.

القول الثالث: أن المصحف العثماني اشتمل على بعض الأحرف السبعة مما ثبت في العرضة الأخيرة، وبذلك تعتبر القراءات العشر المتواترة جزءًا من الأحرف السبعة، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف، واختيار ابن الجزري وأبي شامة والداني وغيرهم، وهو الرأي الراجح المختار، ولكل فريق أدلته ليس هذا محلها، وقد حررتها في أحد فصول رسالتي للماجستير المسماة (القراءات الواردة في تفسير الإمام ابن الجوزي وأثرها في الأحكام الشرعية) ولله الفضل والمنة.

انظر: النشر في القراءات العشر ٣٦/١، منجد المقرئين لابن الجزري ص٥٤، الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب ص٣٣، ٣٥، المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي ص٣٢٩، الإتقان للسيوطي ص١٥٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٦/١.

القاعدة الخامسة: رسم المصحف وكتابته بطريقة تستوعب اختلاف القراءات المتواترة المقبولة في الآية الواحدة

واستيعاب رسم المصحف العثماني المكتوب بلسان قريش للقراءات المتواترة في الآية الواحدة على أنواع:

النوع الأول: ما اتفق رسمه بين القراءات المتواترة اتفاقًا كليًا شاملاً لاتفاق الضبط والشكل.

وهو الخلاف غير المتوقف على الرسم، وإنما على النطق، كالخلاف في أصول القراءات من المدود والإمالة والفتح والتسهيل والغنة وغيرها، وقد استوعب المصحف العثماني هذا النوع من الاختلاف لاتفاق الرسم كليًا.

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى ﴿وَالضُّحَى. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [سورة الضحى: آية ١، ٢]

ففي الآيات ثلاث قراءات متواترة استوعبها المصحف العثماني، لأن خلاف القراءات من جنس الخلاف في الأصول، فقد اتفقوا في الرسم والضبط، واختلفوا في النطق، والقراءات المتواترة هي:

١- قراءة الفتح في (الضحى) و (سجى) وبقية فواصل السورة مما كان على هيئة ألف مقصورة، وهي قراءة قالون عن نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وخلف، وقرأ حمزة بفتح (سجى) وإمالة الفواصل الأخرى للسورة.

٢- قراءة الإمالة في (والضحى) (سجى) وكذلك بقية فواصل السورة التي مثلها، وهي قراءة الكسائي وكذلك حمزة إلا في (سجى) فله فيها الفتح.

٣- قراءة التقليل (الإمالة الصغرى) في (والضحى) و (سجى) وبقية فواصل السورة التي مثلها، وهي قراءة أبي عمرو البصري وورش عن نافع[١].

النوع الثاني: ما اتفق رسمه بين القراءات اتفاقًا كليًا دون ضبطه وشكله.

وقد استوعب الرسم العثماني هذا النوع من الاختلاف؛ لأن المصحف العثماني كتب مجردًا من النقط والشكل والضبط. ومن أمثلة ذلك :

المثال الأول: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ...﴾ [سورة الحجرات: آية ٦] ففي كلمة (فتبينوا) قراءتان متواترتان كلاهما موافق للرسم العثماني وهما:

١-قراءة (فتبينوا) قرأ بها من العشرة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب.

٢-قراءة (فتثبتوا) قرأ بها من العشرة: حمزة والكسائي وخلف[٢].

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢٣/٢، غيث النفع في القراءات السبع، علي الصفاقسي ص٦٢٧، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني ٢٨٩/٣، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي ٦١٦/٢.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وذكر الخلاف فيها في موضع النساء في قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ ١٨٩/٢، غيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي ص٥٥١، جامع البيان في القراءات السبع. أبو عمرو الداني وذكرت في موضع النساء ١٧٠/٢ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص/٤٨٦.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ...﴾[سورة البقرة: آية ٢٥٩] وفي كلمة (ننشزها) قراءتان متواترتان وكلاهما موافق للرسم العثماني وهما:

١-قراءة (نُنْشِزُها)، قرأ بها من العشرة: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف.

٢-قراءة (نَنْشُرُها) قرأ بها من العشرة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب(١).

النوع الثالث: ما اختلف رسمه بين القراءات المتواترة اختلافًا يسيرًا كزيادة أو نقص حرف أو حرفين أو تغيير حرف مكان حرف بينهما تجانس.

وقد استوعب الرسم العثماني هذا النوع من الاختلاف **بتنوع المصاحف** فكتبت قراءة من هذا النوع في مصحف وكتبت الأخرى في مصحف آخر حفظًا لوجوه القراءات المتواترة.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- مثال الزيادة أو النقص لحرف:

المثال الأول: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [سورة البقرة: آية ١٣٢] وفيها قراءتان متواترتان كلاهما موافق لرسم مصحف من المصاحف العثمانية وهما:

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/١٧٤، جامع البيان في القراءات السبع للداني ٢/٩٢، غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص١١٩، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ١/٤٤٩.

١- قراءة (ووصَّى) بلا همزة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب. وهي الثابتة في المصحف المكي والبصري والكوفي من المصاحف العثمانية.

٢- قراءة (وأوصى) بالهمزة وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر وهي الثابتة في المصحف المدني والشامي من المصاحف العثمانية[١].

المثال الثاني: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٣٣] وفيها قراءتان متواترتان كل منهما موافق لرسم أحد المصاحف العثمانية، وبيانهما كالتالي:

١- قراءة (وَسَارِعُوا) بإثبات الواو وقرأ بها من العشرة: ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والكوفيون الأربعة عاصم وحمزة والكسائي وخلف،

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٦٧/٢، وقال : (فقرأ المدنيان وابن عامر (وأوصى) ... وكذلك هو في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين، وكذلك هو في مصاحفهم).

- جامع البيان في القراءات السبع للداني ٦٣/٢ وقال: (قرأ نافع وابن عامر (وأوصى)...وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بغير ألف مع تشديد الصاد وكذا في مصاحفهم).
  أقول: ولم يذكر أبا جعفر المدني لأنه من العشرة وكتابه في السبعة.
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص٩٣، وقال مثل ما قال ابن الجزري وأبو عمرو الداني.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ٤١٨/١ وقال: (وأوصى بها) ... وهو موافق لرسم المصحف المدني والشامي، والباقون بالتشديد من غير همز معدّى بالتضعيف موافقة لمصاحفهم). وانظر رسمها هكذا في مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

وهي القراءة الثابتة في المصحف المكي والبصري والكوفي من المصاحف العثمانية.

٢- قراءة (سارعوا) بلا واو، وقرأ بها من العشرة: نافع وأبو جعفر المدنيان وابن عامر الشامي، وهي الثابتة في المصحف المدني والشامي من المصاحف العثمانية[١].

المثال الثالث: قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: آية ١١٦] وفيها قراءتان متواترتان بيانهما كالتالي:

١- قراءة إثبات الواو (وقالوا ...) قرأ بها العشرة ما عدا ابن عامر الشامي.

٢- قراءة حذف الواو (قالوا) قرأ بها ابن عامر الشامي وكذلك هي في المصحف الشامي من المصاحف العثمانية[٢].

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/١٨٢، وقال عن قراءة (سارعوا): (وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام) جامع البيان في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني ٢/١٤٢، وقال عن قراءة (سارعوا): (وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام)، غيث النفع في القراءات السبع. للصفاقسي ص١٥٣، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ٢/٤٨٨. وانظر رسمها هكذا في مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(٢) النشر في القراءات العشر. لابن الجزري ٢/١٦٥، وذكر أنها كذلك في مصاحف أهل الشام، جامع البيان في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني٢/٥٧، غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي ص٨٩، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤١٣. مع ملاحظة أن القراء العشرة اتفقوا على قراءتها بلا واو في موضع يونس﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ﴾[سورة يونس: آية ٦٨].

المثال الرابع:

قوله تعالى في سورة يس ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾[سورة يس : آية ٣٥] وفيها قراءتان متواترتان وافقت كل منهما مصحفًا من المصاحف العثمانية وهما:

١- قراءة (وما عملته أيديهم) بإثبات ضمير الغائب (الهاء) وقرأ بها من العشرة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب، وهي القراءة الثابتة في المصحف المدني والمكي والبصري والشامي.

٢- قراءة (وما عملت أيديهم) بحذف ضمير الغائب (الهاء)، وقرأ بها من العشرة: شعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف، وهي القراءة الثابتة في المصحف الكوفي من المصاحف العثمانية[1].

ب- مثال الزيادة أو النقص لحرفين:

- قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة التوبة : آية١٠٠] ففي قوله: (تجري تحتها الأنهار) قراءتان متواترتان ثبتت كل منهما في مصحف من المصاحف العثمانية وهما:

---

(١) النشر في القراءات العشر. لابن الجزري ٢/٢٦٥، وقال عن قراءة (عملت): (وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك)، جامع البيان في القراءات السبع . لأبي عمرو الداني ٣/٩٥، غيث النفع في القراءات السبع. للصفاقسي ص٤٩١، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. للبنا الدمياطي ٢/٤٠٠.

١- قراءة (تجري تحتها الأنهار) بلا حرف الجر (من) وقرأ بها العشرة ما عدا ابن كثير المكي، وهي كذلك في مصاحفهم.

٢- قراءة (تجري من تحتها الأنهار) بإثبات حرف الجر (من) وهي قراءة ابن كثير المكي والثابتة في المصحف المكي[١].

ج- مثال تغيير الحرف بحرف متجانس معه:

- قوله تعالى ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [سورة الشمس: آية ١٥] وفيها قراءتان متواترتان ثبتت كل منهما في مصحف من المصاحف العثمانية وهما:

١- قراءة (ولا يخاف عقباها) بالواو، وقرأ بها من العشرة: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف، وكذلك هي في مصاحفهم.

٢- قراءة (فلا يخاف عقباها) بالفاء وهي قراءة نافع وابن عامر وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام[٢].

---

(١) النشر في القراءات العشر. ابن الجزري ٢/٢١١ وقال عن قراءة ابن كثير: (وكذلك هي في المصاحف المكية). جامع البيان في القراءات السبع. أبو عمرو الداني ٢/٢٨٩، غيث النفع في القراءات السبع. الصفاقسي ص٢٧٩، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. الدمياطي ٢/٩٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٣٠٠، وذكر أنها كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، جامع البيان في القراءات السبع للداني ٣/٢٨٨، غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص٦٢٦، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي ٢/٦١٣. وانظر رسمها هكذا في مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ومثلها أيضًا القراءتان المتواترتان في قوله ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [سورة التكوير: آية ٢٤] بالضاد والظاء، وقوله تعالى ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [سورة الفاتحة: آية ٦] بالصاد والسين لكلمة (الصراط)، وغيرها كثير من المواضع[١].

وأما ما اختلف رسمه بين القراءات اختلافًا كبيرًا كزيادة أو نقص الكلمات أو إبدال كلمة بأخرى:

فهو من المنسوخ بالرسم العثماني تضييقًا للخلاف وتقليلاً له، بجانب عدم ثبوت تواتره، فهو مما روي بالآحاد، ومنه ما صح إسناده ومنه ما لم يصح إسناده، وكل ذلك لا يعد قرآنًا يقينًا لاتفاق العلماء على اعتبار التواتر شرطًا لقبول القراءة.

أ- مثال زيادة أو نقص الكلمات:

١- قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب: ﴿وَكَانَ أمامهم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صالحةٍ غَصْبًا﴾ وقد جَمَعَت بين الأمرين: إبدال قوله تعالى (وراءهم) بقوله (أمامهم)، وزيادة قوله (صالحة)[٢].

---

(١) تنبيه: وسبب عدم كتابة الوجهين المختلفين في الرسم في مصحف واحد وكتابة الوجهين في مصحفين حتى لا يظن أنه تكرار للفظ الواحد، وسبب عدم كتابة الوجه الآخر في حاشية المصحف حتى لا يظن أنه تصحيح للفظ الموجود في متن المصحف.

(٢) تفسير الطبري ١٦/٢، زاد المسير ١٧٨/٥، البحر المحيط ١٥٤/٦، تفسير القرطبي ٣٤/١١، المحرر الوجيز ٣٧٩/٩، فتح القدير للشوكاني ٣٠٤/٣، فتح الباري ٣١٩/٨، تفسير الماوردي ٣٣٢/٣، روح المعاني للألوسي ٩/١٦، معاني القرآن للفراء ١٥٧/٢.

٢- قراءة عائشة رضي الله عنها ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صلاة العصر وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فقولها: (صلاة العصر)، زيادة غير متواترة، وتعد بذلك قراءة شاذة[1].

ب- مثال إبدال الكلمة بأخرى:

١- قراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانهما) [2] من قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾[سورة المائدة: آية ٣٨].

٢- وقراءة عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأُبيّ وابن عمر ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾[3] من قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[سورة الجمعة: آية٩].

٣- وقراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير وابن شنبوذ (كالصوف

---

(١) سبق تخريجها.

(٢) تفسير الطبري ١٤٨/٦، تفسير الرازي ٢٢٧/١١، معاني القرآن للفراء ٢٥٨/١، تفسير الماوردي ٣٥/٢، روح المعاني للألوسي ١٣٣/٦، الدر المصون للسمين الحلبي ٥٢٠/٢، حاشية الشهاب ٢٤٢/٣.

(٣) تفسير الطبري ٦٥/٢٨، تفسير القرطبي ١٠٢/١٨، البحر المحيط ٢٦٨/٨، المحرر الوجيز ٤٤٨/١٤، زاد المسير ٢٦٤/٨، الكشاف للزمخشري ٢٣١/٣، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص١٥٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٣٢١/٢، معاني القرآن للفراء ١٥٦/٣، معاني القرآن للزجاج ١٧١/٥، فتح القدير للشوكاني ٢٢٨/٥، تفسير روح المعاني للألوسي ١٠٣/٢٨، تفسير الماوردي ٩/٦، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٥٠٩، فتح الباري ٨/ ٤٩٢، لسان العرب وتاج العروس مادة (سعى)، قال الزجاج: (وقرأ ابن مسعود (فامضوا) وقال: "لو كانت (فاسعوا) لسعيتُ حتى يسقط ردائي". معاني القرآن للزجاج ١٧١/٥.

المنفوش)[١] من قوله تعالى ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [سورة القارعة: آية ٥].

وبذلك يكون موقف الجمع العثماني من الأحرف السبعة مقارنة بالجمع البكري والجمع النبوي ملخصًا بالتالي:

- أنه لم يشمل الأحرف السبعة، وإنما شمل حرفًا واحدًا هو حرف قريش، وكان رسمه بحرف قريش، ومع ذلك لم يخل من اشتماله على بعض الأحرف الأخرى والقراءات الأخرى على النحو الذي سبق بيانه.
- أما جمع الصديق فقد شمل الأحرف السبعة الباقية بعد العرضة الأخيرة.
- وجمع القرآن في العهد النبوي[٢] كان شاملاً للأحرف السبعة كلها.

- **المبحث السابع: خطوات تنفيذ الجمع العثماني:**

وبعد دراسة الروايات السابقة وغيرها في الجمع تبين لي أن الجمع القرآني في عهد عثمان رضي الله عنه مرَّ بالمراحل والخطوات التالية:

أولاً: استشارة عثمان رضي الله عنه للصحابة في مشروع الجمع بعد ملاحظة الاختلاف والنزاع بين القراء، ويظهر ذلك في الروايات الثانية والثالثة والرابعة سالفة الذكر.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٦، تفسير الكشاف ٣/٣٥٥، تفسير الرازي ٣٢/٧٢، تفسير الماوردي ٦/٣٢٨، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص١٧٨، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٥٢٣، المحرر الوجيز ١٥/٥٥٤، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٢٤، فتح الباري ٨/٥٦٠.

(٢) وهو الذي يراد به كتابة القرآن في الصحف دون جمعها في مصحف واحد.

ثانيًا: الإرسال إلى أم المؤمنين حفصة واستئذانها في استلام الصحف المودعة عندها من المصحف البكري الأول لنسخها ثم إعادتها إليها، وجاء ذلك في رواية أنس وفيها:

(فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان)(١).

– وروي أن حفصة رضي الله عنها أبت في أول الأمر أن تدفع الصحف لعثمان حتى عاهدها بردها إليها فقبلت.

عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر وخارجة بن زيد بن ثابت: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان قد جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل، فكانت تلك الكتب عند أبي بكر حتى توفي، ثم عند عمر حتى توفي، ثم كانت عند حفصة زوج النبي ﷺ، فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها إليه حتى عاهدها ليردنها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان في هذه المصاحف ثم ردها إليها، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها(٢).

---

(١) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.

(٢) رواه ابن أبي داود في المصاحف ص٥٧ (رقم:٣٠)، والسخاوي بسنده إلى ابن أبي داود في جمال القراء وكمال الإقراء ٨٨/١ وإسناده صحيح إلى سالم وخارجة، لكنه منقطع بينهما وبين أبي بكر الصديق لأنهما لم يسمعا منه لكونهما لم يدركا عهده، ويحتمل سماع كل منهما من أبيه لكنهما لم يصرحا بذلك، فيكون الإسناد منقطعًا، وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص١٨٧، وابن حجر في فتح الباري ١٦/٩، والسيوطي في الإتقان عن موطأ ابن وهب به عن سالم إلا أنه اقتصر على ذكر استعانة زيد بعمر في ذلك ١٨٦/١.

ثالثًا: تشكيل اللجنة الرئيسة المكلفة بنسخ المصحف العثماني، ثم نسخ المصاحف الأخرى بعده[١].

رابعًا: وضع المنهج والضوابط لِلَجْنَةِ المصحف العثماني، والأمر بالالتزام بها، وقد سبق بيان هذا المنهج.

خامسًا: نسخ عدد معين من النسخة الأصلية (المصحف الإمام) عن طريق الاستعانة بعدد من الصحابة والتابعين لكتابة هذه المصاحف.

سادسًا: إعادة الصحف الأولى من المصحف البكري إلى حفصة أم المؤمنين كما وعدها .

سابعًا: إرسال نسخ المصحف العثماني إلى الأمصار الكبيرة، مع إرسال قارئ مع كل مصحف لتوافق قراءته رسم المصحف، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى، ثم نسخت المصاحف في كل بلد على نسخة ذلك البلد وانتشرت.

ويدل عليه ما جاء في رواية أنس: (وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا)[٢].

ثامنًا: إصدار الأمر بإزالة وإتلاف كل ما سوى المصحف الإمام ونسخه الموزعة على الأمصار كما سيأتي إفراده بالبحث في المبحث التالي[٣].

---

(١) وقد سبق أن بينت أقسام المكلفين بالجمع وأسماءهم مما يغني عن إعادة ذكره.
(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المبحث الأول.
(٣) وأنوه هنا إلى أن ابن مسعود رضي الله عنه كان له موقف معارض للجمع العثماني وقد كتبت بحثًا خاصًا في هذه المسألة حصرت فيه جملة اعتراضات ابن مسعود وبحثت ثبوتها تاريخيًا، وبينت وجوه اعتراضاته والجواب عليها وإثبات رجوعه عنها في آخر الأمر إلى موافقة الجماعة وأسميت هذا البحث (العدل والإحسان في تحرير اعتراضات ابن مسعود على مصحف عثمان) تم نشره في مجلة الشريعة – جامعة الكويت. وهو يختلف تمامًا عن هذا البحث في منهجه ومباحثه ومادته.

• **المبحث الثامن: إحراق المصاحف المخالفة للمصحف العثماني:**

بعد إتمام مشروع الجمع وتوحيد خط المصحف وفق المنهج الموضوع لذلك ونسخ المصحف وإرسال النسخ إلي الأمصار والآفاق أصدر الخليفة عثمان رضي الله عنه أمرًا بإزالة وإتلاف كل ما سوى المصحف الإمام ونسخه الموزعة على الأمصار مما بقي من الصحف أو المصاحف في البيوت والدور والمساجد، وذلك بحرقها أو محوها وغسلها وغيرها من طرق الإزالة، وإلزام المسلمين بالمصحف المجموع في عهده رضي الله عنه قطعًا للخلاف والنزاع، وتوحيدًا للأمة على كتاب ربها، والأدلة على ذلك ما يلي:

١- جاء في رواية أنس في صحيح البخاري (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق)[١].

وفي رواية أخرى عن أنس أنه قال: (وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به، فذاك زمان حُرِّقت فيه المصاحف بالعراق بالنار)[٢].

٢- وفي رواية سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال: (لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيرًا)[٣].

---

(١) سبق تخريجه، انظر الرواية الأولى من المبحث الأول.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٩١ (رقم ٧٠) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ٣/٩٩١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤١، والطبراني في مسند الشاميين ٤/١٥٧(٢٩٩١) وإسناده صحيح، وأورده ابن عبد البر في التمهيد ٨/٢٧٩، وابن حجر في فتح الباري ٩/٢١.

(٣) سبق تخريجه، انظر: الرواية الرابعة من المبحث الأول.

٣- وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: (أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد)[١].

٤- وعن أبي قلابة عن مالك بن أبي عامر (جد مالك بن أنس) أنه قال: (فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا، ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم)[٢].

قال ابن حجر: (والمحو أعم من أن يكون بالغسل أو التحريق، وقد جزم عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها، قال ابن بطال: في الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار، وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام)[٣].

ومن غريب ما ذكر من طرق الإزالة للمصاحف المخالفة أنها أمر بها فألقيت في ماء حار. قاله أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) في كتابه (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات)[٤]، وقد ذكرها دون إسناد فهو قول ليس له أصل، كما أنه مخالف للقول الصحيح

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص٢١٩، وابن أبي داود في المصاحف ص٦٨ (رقم: ٤١) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣/ ١٠٠٤ بلفظ: (أدركت أصحاب رسول الله ﷺ متوافرين فما رأيت أحدًا منهم عاب ما صنع عثمان رضي الله عنه في المصاحف)، والبخاري في التاريخ الكبير ٣٥١/٧، وإسناد الأثر صحيح، وقد أورده أبو عمرو الداني في المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ص١٨، وابن كثير في فضائل القرآن ص٣٩، وقال: إسناده صحيح، وابن حجر في فتح الباري ٢١/٩، والعيني في عمدة القاري ١٨/٢٠، والمتقي الهندي في كنز العمال، وعزاه لابن أبي داود وابن الأنباري ٢٤٦/٢.

(٢) أخرجه بن أبي داود في المصاحف، ص٩٥ (رقم : ٧٥) وإسناده صحيح.

(٣) فتح الباري ٦٣٦/٨.

(٤) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات – أحمد بن عمار المهدوي ص٢٩.

المشهور وهو الإحراق، إلا أني وجدت ما يصلح أن يكون مستندًا لهذا القول، وهو إغراق المصاحف في الماء، ويدل عليه قول حذيفة لابن مسعود: (والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها، فقال ابن مسعود: أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء. قال شاذان: في سقرها، وفي لفظ قال: إذًا تغرق في غير ماء)[١].

إلا أن هذا الأثر غاية ما فيه أن الإغراق هو من رأي حذيفة، ولم يُعْمَلْ به من قبل الخليفة الذي اختار الإحراق كما صح في الروايات الأخرى، وكذلك فإن هذا الأثر فيه ضعف، فلا ينهض لمعارضة الأدلة الصحيحة الصريحة.

- لو صحَّ أمر الإلقاء للصحف في الماء الحار فهو لا ينفي إحراقها بل يحتمل أنهم صنعوا ذلك لإزالة ومحو الآيات من الصحف ثم حرقها مبالغة وتأكيدًا للإزالة.

• **المبحث التاسع: هل ثبت أن عثمان رضي الله عنه دفن المصاحف؟**

وأصل هذه المسألة ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسنده (عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال: (دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر)[٢].

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٧٠ (رقم: ٤٦) بإسناد ضعيف وأورده ابن حجر في فتح الباري مختصرًا عن ابن أبي داود (١٨/٩).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٣٢ (رقم: ١١٢) بإسناده من طريق علي بن محمد الثقفي، قال: حدثنا منجاب بن الحارث قال: قال إبراهيم: حدثني أبو المحياة عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال...). الحديث،وإسناده معلول من وجهين:

١- علي بن محمد الثقفي لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول العين، وهذا يكفي لضعف الإسناد.

٢- أبو المحياة هو يحيى بن يعلى التميمي ثقة لكنه لم يصرح بتسمية من حدَّثه من أهل طلحة بن مصرف، فهو إسناد منقطع، والأثر قد انفرد ابن أبي داود بتخريجه وليس له متابعات، فهو أثر ضعيف.

وقد أورده الفقهاء في كتبهم استشهادًا به على جواز دفن المصحف إذا بَلِيَ.

قال ابن مفلح في الفروع: (وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود روى بإسناده عن طلحة بن منصور قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر)[1].

وقال منصور بن يونس البهوتي في شرح منتهى الإرادات: (وروي أن عثمان دفن المصاحف بين القبر والمنبر، ونص أحمد: إذا بلي المصحف واندرس دُفِنَ)[2].

وقال أيضًا في كشاف القناع: (وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود روى بإسناده عن طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر)[3].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه آداب المشي إلى الصلاة: (وإن بلي المصحف أو اندرس دفن؛ لأن عثمان رضي الله عنه دفن المصاحف بين القبر والمنبر)[4].

---

(١) الفروع لابن مفلح المقدسي ١/١٦٠، وذكره هكذا (عن طلحة بن منصور) وهو مخالف لنص الرواية عند ابن أبي داود من وجهين:

١- سياق الخبر عن طلحة بينما هو عند ابن أبي داود عن بعض أهله عنه.

٢- التصحيف في (ابن مصرف) إلى (ابن منصور) إلا أن تكون رواية أخرى وهو بعيد لذكرها نفسها عند البهوتي في كشاف القناع كما سيأتي.

(٢) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١/٧٨.

(٣) كشاف القناع للبهوتي ١/١٢٧، ولعله أخذها كما هي من ابن مفلح مع تصحيح الاسم.

(٤) آداب المشي إلى الصلاة – محمد بن عبد الوهاب ١/٢٦.

والجواب عن مسألة دفن عثمان للمصاحف من وجهين:

١- أن الرواية الواردة في قصة الدفن انفرد بها ابن أبي داود في المصاحف، وَذِكْرُ الفقهاء لها كان اعتمادًا على رواية ابن أبي داود في المصاحف، وهي ضعيفة الإسناد لانقطاعها وضعف أحد رواتها كما ذكرته في هامش الأثر، ولا تقوى على معارضة الروايات الصحيحة كرواية أنس عند البخاري في إثبات حرق المصاحف.

٢- وعلى فرض صحة الرواية، فلا تعارض بينها وبين روايات الإحراق؛ إذ يمكن الجمع بين روايات الإحراق ورواية الدفن بحدوثها جميعًا، فيقال: إنهم أحرقوا المصاحف ثم دفنوا ما تخلف عن التحريق بين القبر والمنبر(١)، كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري بعد أن ذكر الروايات المتعارضة في مسألة إتلاف مروان للصحف التي كانت عند حفصة رضي الله عنها:

(ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تشقيق ثم غسل ثم تحريق، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة [أي خرقها] فيكون مزقها ثم غسلها ... والله أعلم)(٢).

ولكن الجمع بينهما – في نظري- يعكر صفوه ويجعله متعذرًا أمران:

الأمر الأول: أن الجمع بين المتعارضين يكون إذا تساويا في الثبوت، وهنا لم يتساويا، فرواية الدفن منقطعة ضعيفة، وروايات الإحراق صحيحة ثابتة مشهورة، فوجب تقديمها والقول بها.

---

(١) المتحف في أحكام المصحف- د. صالح الرشيد ٤٦/١.

(٢) فتح الباري ٢٠/٩.

الأمر الثاني: أنه رويت رواية عند ابن شبة في تاريخ المدينة وفيها:

(أن عثمان رضي الله عنه جعل ما جمعه من القرآن من الناس فجعله في صندوق، ثم جمع جماعة من الصحابة فاستشارهم فيه، فقال بعضهم: (حرّقه)، فكره ذلك وحفر تحت درجة منبر رسول الله ﷺ فدفنه فيه وسوّى عليه)[1].

وهذه الرواية – إن ثبتت– فظاهرها أنها تقوي رواية الدفن، وتبين أنه حدث من دون إحراق سبقه، مما يجعل الجمع بين الإحراق والدفن متعذرًا؛ لأنها تفيد امتناع عثمان عن الإحراق، والثابت المشهور هو ثبوته عنه، فيتعذر الجمع حينئذ، ويجب المصير إلى روايات الإحراق.

ومع ذلك كله فلا يوجد مانع يقطع بعدم حدوث الدفن، فهو محتمل وارد، بل فيه كمال التعظيم والتقديس لكتاب الله؛ لأن الدفن بعد الإحراق فيه مبالغة في الإزالة، وتأكيد لها، كما أن الإحراق قد يبقى معه –ولو احتمالاً– بعض الصحف التي تظهر فيها الآيات ولا يقضي عليها قضاءً تامًا فكان الدفن إتمامًا للإزالة وتأكيدًا لها.

ولكن لا يمكن الجزم بحدوث ذلك ومساواة درجة ثبوته بثبوت الإحراق وحده، والله أعلم.

- **المبحث العاشر: إحراق المصاحف التالفة قياسًا على إحراق عثمان للمصاحف**

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: جواز إحراق المصاحف التالفة:

وقد صرح الأئمة الفقهاء في مواضع كثيرة بجواز إحراق المصاحف التالفة، وأن ذلك يُعَدُّ من تعظيمها وصيانتها من أن تهان، وخرَّجوا ذلك

(١) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣/ ١٠٠٣ (رقم: ١٧٣١).

اعتمادًا على أمر عثمان بحرق المصاحف، وهو قول جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية[(١)].

وممن نقل عنه الجواز طاووس بن كيسان، فقد روى ابنه عنه أنه لم يكن يرى بأسًا أن تحرق الكتب وقال: إنما الماء والنار خلقان من خلق الله تعالى)[(٢)].

وقال ابن مفلح الحنبلي في الفروع والبهوتي في كشاف القناع: (وفي البخاري أن الصحابة حرقته- بالحاء المهملة- لما جمعوه، قال ابن الجوزي: ذلك لتعظيمه وصيانته)[(٣)].

ونقل الزركشي والسيوطي اختيار الحليمي للإحراق فقالا: (قال الحليمي: لا يجوز تمزيق ورق المصحف لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذلك إزراء بالمكتوب، قال: له غسلها بالماء، وإن أحرقها بالنار فلا بأس، أحرق عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة، ولم ينكر عليه أحد).

ثم قالا: (وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل؛ لأن الغسالة قد تقع على الأرض)[(٤)].

---

(١) حاشية ابن عابدين ٤٢٢/٦، حاشية الدسوقي ٣٠١/٤، روضة الطالبين ٨٠/١، نهاية المحتاج١١٢/١، الفروع ١٦٠/١، كشاف القناع ١٣٧/١.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٤٦٦ (رقم: ٨١٦)، وإسناده صحيح.وفي رواية عند عبدالرزاق في مصنفه: (قال: كان أبي يحرق الصحف إذا اجتمعت عنده فيها الرسائل فيها بسم الله الرحمن الرحيم). مصنف عبد الرزاق ٤٢٥/١١(٢٠٩٠١).

(٣) الفروع لابن مفلح ١٦٠/١، كشاف القناع للبهوتي ١٣٧/١.

(٤) البرهان للزركشي ٤٧٧/١، الإتقان للسيوطي ١٧٢/٢.

وقال ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري: (وفي أمر عثمان بتحريق الصحف والمصاحف حين جمع القرآن جواز تحريق الكتب التي فيها أسماء الله تعالى، وأن ذلك إكرام لها وصيانة عن الوطء بالأقدام وطرحها في ضياع من الأرض).

كما ذكر ابن بطال أن عروة بن الزبير حرّق كتب فقه كانت عنده يوم الحرة[1].

وذكر أن قول من جوّز تحريقها أولى بالصواب، ونقل ذلك القرطبي في تفسيره أيضًا[2].

القول الثاني: منع إحراق المصاحف التالفة:

وخالف في ذلك جمهور الحنفية وبعض الشافعية والحنابلة، وقالوا بمنع إحراق المصاحف بالنار وكراهة ذلك)، مع إقرارهم بمشروعية ما فعله عثمان، وعدم جواز القياس عليه، واختاروا غسله ودفنه بل وتكفينه وإلحاده حتى لا يرمى التراب عليه مباشرة[3].

واستندوا في ذلك إلى الآثار الواردة عن بعض السلف ومنها:

١- ما روي عن أبي موسى الأشعري أنه أتي بكتاب (وقيل: إن هذا

---

(١) والأثر عن عروة بن الزبير أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١١/ ٤٢٥ (٢٠٩٠٢).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/٢٢٦، تفسير القرطبي ١/٥٤.

(٣) شرح السير الكبير للسرخسي ٣/١٠٤٩، حاشية ابن عابدين ٦/٤٢٢، البرهان ٢/١٠٦، الإتقان ٢/١٧٢، تحفة المحتاج ١/١٥٥، مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص٢٥.

الكتاب مما وقع في الغنائم يوم فتح (تُسْتُر)، فامتنع عن إحراقه وقال: (لولا أني أخاف أن يكون فيه ذكر الله عز وجل لأحرقته)[1].

٢- وعن إبراهيم النخعي أنه (كره أن تحرق المصاحف إذا كان فيها ذكر الله تعالى)[2].

وهذا القول - وهو كراهة الإحراق للمصاحف بالنار- صرح به السرخسي من فقهاء الحنفية في شرحه على كتاب السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ومن الغريب العجيب أنه ضعَّف حادثة إحراق عثمان للمصاحف الأخرى بعد توحيد المصحف، وهو أمر ثابت صحيح مشهور مذاع كما سبق بيانه.

يقول السرخسي في منع إحراق التوراة والإنجيل والزبور إن وجدت قياسًا على منع إحراق المصاحف: (ولا ينبغي أن يحرق بالنار ذلك أيضًا؛ لأن من الجائز أن يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى، ومما هو كلام الله، وفي إحراقه بالنار من الاستخفاف ما لا يخفى، والذي يُروَى أن عثمان رضي الله عنه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حيث أراد جمع الناس على مصحف واحد لا يكاد يصح، فالذي ظهر منه من تعظيم الحرمة لكتاب الله

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة ٢/ ٤٦٥ (١٠٥٧) وابن أبي داود في المصاحف ص٤٦٦ (٨١٨) وإسناده حسن، فيه طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله الكوفي، قال ابن حجر: صدوق يخطئ، وقال أبو زرعة: صالح. الجرح والتعديل ٤/٤٧٧، تقريب التهذيب ١/٢٨٣، وانظر مجمع الزوائد للهيثمي ١/١٥١، والمطالب العالية لابن حجر ١٢/٦١٢.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١١/٤٢٥ (٢٠٩٠٣) وإسناده صحيح، وأورده ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري ١٠/٢٢٦، والقرطبي في تفسيره ١/٥٤.

تعالى والمداومة على تلاوته آناء الليل والنهار دليل على أنه لا أصل لـذلك الحديث)!![1].

وإلى هذا الرأي مال الحارث المحاسبي، والغريبِ أيضًا أنه صرح بعدم ثبوت حرق المصاحف عن عثمان مع تصحيحه لهذا الفعل عن عثمـان لـو ثبت!! ونقل قوله الزركشي في البرهان منقولاً من كتاب فهم السنن للحارث المحاسبي فقال:

(قال المحاسبي: وأما قولهم: إنه أحرق المصاحف فإنه غير ثابت، ولو ثبت لوجب حمله على أنه أحرق مصاحف قد أُوْدَعَتْ ما لا يحل قراءته) ثم قال: (وفي الجملة إنه إمام عادل غير معاند ولا طاعن فـي التنزيـل، ولـم يحرق إلا ما يجب إحراقه، ولهذا لم ينكر عليه أحد ذلك، بل رضوه وعـدوه من مناقبه، حتى قال علي: لو وليت ما ولي عثمان لعملت بالمصـاحف مـا عمل. قال الزركشي: انتهى ملخصًا)[2].

وجاء في الفتاوى الهندية وحاشية ابن عابدين: (المصحف إذا صار خَلِقًا وتعذر القراءة منه لا يحرق بالنار، إليه أشار محمد بن الحسن الشيباني فـي السير الكبير، وبه نأخذ، كذا في الذخيرة، ولا يكره دفنه، وينبغي أن يلـف بخرقة طاهرة ويلحد له؛ لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى إهالة التـراب عليـه، وفي ذلك نوع تحقير، إلا إذا جعل فوقه سقف، وإن شاء غسـله بالمـاء أو وضعه في موضع طاهر لا تصل إليه يد محدث ولا غبار ولا قذر تعظيمًـا لكلام الله عز وجل)[3].

---

(١) شرح السير الكبير. السرخسي ٣/ ١٠٤٩.

(٢) البرهان للزركشي ١/٢٤٠.

(٣) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة ٥/٣٢٣، حاشـية ابـن عابـدين ٦/٤٢٢.

ونقل السيوطي في الإتقان هذا القول عن الحنفية واعترض عليه فقال: (وفي بعض كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق بل يحفر لـــه فـــي الأرض ويدفن، وفيه وقفة، لتعرضه للوطء بالأقدام)[١].

ومن الشافعية من ذهب إلى القول بمنع إحراق المصاحف بالنار وجزم به، وهو القاضي حسين المروزي لأنه خلاف الاحترام، وكذلك نقل السيوطي عن النووي القول بالكراهة[٢].

ومن الحنابلة من اختار القول بمنع إحراق المصحف وهو جمال الـــدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي حيث قال في كتابه (مغني ذوي الأفهام) وهو بصدد الحديث عن أحكام المصحف: (ولا تحرق بنار)[٣].

الترجيح:

والراجح في هذه المسألة هـــو قـــول جمهـــور الفقهـــاء مـــن جـــواز إحراق المصاحف بالنار إذا تَلِفَتْ، وأنها أفضل وســيلة للإزالـــة، وأصـــلهم في ذلك هو فعل عثمان – رضـــي الله عنـــه- فـــي المصـــاحف المخالفـــة للمصحف المجموع بموافقة كبار الصـــحابة مـــن المهـــاجرين والأنصـــار وإقرارهم لفعله.

ويمكن الجواب عن القول الثاني القائل بمنع إحراق المصاحف من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن بعض القائلين بهذا القول قد بنى اختياره للمنع علـــى

---

(١) الإتقان ٢/١٧٢.

(٢) البرهان للزركشي ٢/١٠٦، الإتقان ٢/١٧٢، تحفة المحتاج للهيثمي ١/١٥٥-١٥٦.

(٣) مغني ذوي الأفهام. ابن عبد الهادي ص٢٥.

عدم ثبوت حادثة إحراق المصاحف في عهد عثمان أصلاً كما ذكر السرخسي والحارث المحاسبي.

والصحيح الثابت أن حادثة الإحراق ثابتة بلا أدنى ريب وشك، كما جاء في حديث أنس في صحيح البخاري في قصة الجمع وغيرها من الأحاديث والآثار التي سبق ذكرها.

فإذا كان قولهم مبنيًا على الظن بعدم ثبوت الإحراق فهو فرع عنه، فالثابت خلاف ذلك، فوجب القول بجواز إحراق المصاحف التالفة لأنه فرع عن الأصل الثابت.

الوجه الثاني: ما روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فهو رأي له رآه يريد به عدم امتهان المصحف، ولا شك أن فعل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه مع إقرار الصحابة له -وهم الجماعة آنذاك- أولى بالقبول والاتباع.

الوجه الثالث: أن الإحراق ليس فيه امتهان للمصحف، بل هو أفضل وسيلة وأبلغ طريقة لإزالة المصاحف التالفة، وآكد في إذهاب مادة الكلام المسطور.

أما الغسل أو الدفن أو الرمي أو التشقيق والتمزيق فهي وسائل غير محمودة لسببين:

أ- لا تحقق الإزالة التامة.

ب- لا يتحقق معها التعظيم التام.

وبيان ذلك من وجوه :

١- قد يكون في بعضها نوع امتهان، فالدفن فيه تعريض لوطء

المصحف بالأقدام، وإن كان في باطن الأرض، كما قال السيوطي[١]، وكذلك قد تخرج الرياحُ المدفونَ مع تقادم الزمان، أو قد يخرجه أحد من الأرض لمآرب فاسدة عنده، فهي طريقة غيرمضمونة لإزالة المصحف.

٢- والغسل لا يحقق الإزالة التامة، لأن مادة الخط قد لا تذهبها الرطوبة والماء كما في الطباعة الحديثة اليوم[٢].

٣- والتمزيق والتشقيق لا يحقق الإزالة التامة، فقد تبقى بعض أجزائه المقطوعة مشتملة على آيات تامة أو بعض آية.

٤- كما أن التمزيق والتشقيق فيه نوع امتهان؛ لأن فيه تقطيعًا للحروف وتفرقة للكلام مما قد يكون فيه إزراء بالمكتوب، كما قال الحليمي[٣].

٥- والرمي والإلقاء هو أسوأ هذه الطرق؛ إذ لا تتحقق معه الإزالة كما أنه قد يقع في مكان فيه قذر، أو تدوسه قدم، أو غير ذلك مما ينافي التعظيم والاحترام لكتاب الله تعالى.

- **المبحث الحادي عشر: عدد نُسَخ المصحف العثماني وأماكن إرسالها:**

قد ذكرت في المبحث السابق ضمن خطوات تنفيذ الجمع مرحلة تشكيل لجنة كتابة المصحف، وكانت المهمة الثانية لهذه اللجنة- بعد نسخ المصحف الإمام- هي كتابة النسخ الأخرى الرئيسة التي أراد الخليفة عثمان إرسالها إلى الآفاق.

---

(١) الإتقان ١٧٢/٢.

(٢) المقدمات الأساسية في علوم القرآن. الأستاذ عبدالله الجديع ص٥٦٧.

(٣) البرهان ٤٧٧/١، الإتقان١٧٢/٢.

وقد اختلف العلماء وتعددت الأقوال في عدد النسخ الرئيسة التي أرسلت إلى الآفاق.

سبب الخلاف في عدد النسخ:

وأرى – والعلم عند الله – أن سبب الخلاف في عدد النسخ يرجع– في غالبه– إلى احتساب المصحف الإمام من ضمن عدد المصاحف أو عدم احتسابه؛ فمنهم من حدد العدد دون احتساب المصحف الإمام، ومنهم من حدد العدد ومن جملته المصحف الإمام.

تنبيه: وأنبه هنا إلى أن المصاحف الرئيسة المنسوخة من المصحف الإمام قد روعي فيها اختلاف القراءات المتواترة التي هي من نوع ما اختلف فيه الرسم اختلافًا يسيرًا كزيادة أو نقص حرف كقراءتي (ووصى – وأوصى)، أو تغيير حرف مكان حرف متجانس معه كقراءتي (ولا يخاف عقباها–فلا يخاف عقباها) كما سبق ذكره.

الأقوال في عدد النسخ:

والأقوال الواردة في عدد المصاحف العثمانية الأولى خمسة أقوال، وبيانها وبيان أماكن إرسالها على النحو التالي:

القول الأول: أربع نسخ : رواه ابن أبي داود عن حمزة بن حبيب الزيات(1)، وهو قول أبي عمرو الداني وقال: (وهو الأصح وعليه الأئمة)، واختاره القرطبي وقال: (وهو الأكثر)(2).

---

(1) المصاحف لابن أبي داود ص١٣٣ رقم (١١٣).

(2) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني ص١٩، المرشد الوجيز ص٢١٣ ، البرهان ١/ ٢٤٠، الإتقان ١/١٨٩، تفسير القرطبي ١/٥٤.

*** وأماكن إرسالها:**

- بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الكوفة والبصرة والشام، وحبس بالمدينة واحدًا وهو المصحف الإمام.
- وقيل: بعث بها إلى العراق والشام ومصر، وحبس بالمدينة واحدًا(١) .

القول الثاني: خمس نسخ: وهو قول السيوطي وقال: إنه المشهور، واختاره ابن حجر في الفتح والقسطلاني في لطائف الإشارات(٢) .

*** أماكن إرسالها:** بعث بها إلى البصرة والكوفة والشام ومكة، وحبس بالمدينة واحدًا، أو إلى اليمن دون احتساب المصحف الإمام .

- ويحتمل أن المراد أنها خمسة من غير المصحف الإمام، فإذا أضفناه إليها أصبحت ستة(٣).

القول الثالث : ست نسخ: واختاره الدمياطي اعتمادًا على ما ذكره العلماء في قراءات الأمصار(٤). واختاره ابن عاشر وبنى عليه منظومته في اختلاف الحروف(٥). ويحتمله القول السابق للسيوطي ومن معه إذا أضيفت له نسخة المصحف الإمام في المدينة(٦).

---

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني ص١٩، المرشد الوجيز ص٢١٣ ، البرهان ١/ ٢٤٠، الإتقان ١/١٨٩، تفسير القرطبي ١/٥٤.

(٢) الإتقان ١/ ١٨٩، فتح الباري ٩/٢٠ ، لطائف الإشارات ١/٦٣.

(٣) مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح ص٨٤.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ص١٩٧.

(٥) دراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي، وعزاه إلى منظومة ابن عاشر واسمها الإعلان بتكميل مورد الظمآن ص٤٣٦ بذيل كتاب دليل الحيران شرح مورد الظمآن – إبراهيم المارغني.

(٦) مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح ص٨٤.

* **أماكن إرسالها:** كالقول السابق مضافًا إليه اليمن.

القول الرابع: سبع نسخ: رواه ابن أبي داود عن أبي حاتم السجستاني، واختاره مكي بن أبي طالب وقال: (ورواته أكثر)، ورجحه ابن كثير، ومال إليه د. صبحي الصالح في كتابه (مباحث في علوم القرآن) [1].

* **أماكن إرسالها:** الكوفة – البصرة – الشام – مكة – اليمن – البحرين – المدينة[2].

عن أبي حاتم السجستاني قال: لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعة مصاحف، فبعث واحدًا إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا) [3].

القول الخامس: ثمان نسخ: وهو قول الإمام ابن الجزري، وصرح به في كتابه النشر[4].

* **أماكن إرسالها:** كالأماكن السبعة السابقة مضافًا إليها مصر ففيها المصحف المصري[5].

---

(١) المصاحف ص١٣٤، الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب ص٦٥،البرهان ١/ ٢٤٠، الإتقان ١/١٨٩، لطائف الإشارات للقسطلاني ص٦٣، المرشد الوجيز ص٢١٢، فضائل القرآن لابن كثير ١/٣٨، مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح ص٨٤.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) رواه ابن أبي داود في المصاحف ص١٣٤ (رقم: ١١٤) وإسناده إلى ابن أبي حاتم صحيح، وبعده منقطع؛ لأن أبا حاتم لم يدرك عثمان، وأورده ابن حجر في فتح الباري ٩/ ٢٠، وأبو شامة في المرشد الوجبز ص٢١٢ .

(٤) النشر في القراءات العشر ١/ ٧.

(٥) المصدر السابق.

• المبحث الثاني عشر: إرسال القراء مع المصاحف ونسخها ثم عرضها على مصحف البلد:

أرسل الخليفة عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف من المصاحف المنسوخة قارئًا معه إلى ذلك البلد ليقرئهم القرآن الموافق لرسم المصحف المرسل إليهم.

والحكمة من ذلك هي لتجتمع الكتابة والقراءة مع كل مصحف مرسل إلى البلاد والآفاق، فيوجد المصحف المكتوب والمقروء، وفي ذلك مزيد من التثبت والإتقان والحفظ لكتاب الله تعالى، ولضمان نجاح مشروع الجمع وتحقيقه للحكمة المرادة منه، وهي رفع النزاع ودفع الشقاق، والقضاء على فرص الخلاف المذموم في كتاب الله.

والقراء المرسلون مع المصاحف – بحسب ما وصلنا منهم- كانوا على النحو التالي:

١- زيد بن ثابت مقرئ المصحف المدني.

٢- عبد الله بن السائب مقرئ المصحف المكي.

٣- المغيرة بن أبي شهاب مقرئ المصحف الشامي.

٤- أبو عبد الرحمن السلمي مقرئ المصحف الكوفي.

٥- عامر بن عبد القيس مقرئ المصحف البصري(١).

وتلقى التابعون في كل بلد قراءة إمامهم وتفرغ قوم منهم لضبط

(١) مناهل العرفان ٣٩٦/١، دراسات في علوم القرآن. د. فهد الرومي ص٩٩، مباحث في علوم القرآن. د. صبحي الصالح ص٨٦.

القراءات حتى صاروا أئمة في هذا العلم يُقرِئون الناس ويُرْحَلُ إليهم من كل البلاد، وفي هذه المرحلة نشأ الجيل الأول لأئمة القراءات في كل بلد ومصر أرسلت إليه المصاحف.

ونسخت المصاحف للأفراد في كل بلد اعتمادًا على مصحفها الأول المنسوخ من المصحف الإمام، وتفرغ العلماء والأئمة لعرض ومراجعة المصاحف على مصحف البلد.

والأدلة والشواهد على هذا الأمر كثيرة، وقد أفرد ابن أبي داود في كتاب المصاحف بابًا في ذلك سماه (باب عرض المصاحف إذا كتبت)[١]، ومن الشواهد عنده وعند غيره ما يلي:

١- عن أبي نضرة[٢] قال: أتينا عمرو بن العاص ليعرض مصحفه على مصاحفنا يوم الجمعة، فلما حضرت الجمعة أمر لنا بماء فاغتسلنا ثم تطيبنا ورحنا[٣].

٢- عن سفيان الثوري قال: كان زبيد[٤]إذا حضر شهر رمضان عرض القرآن فاجتمعوا إليه بالمصاحف[٥].

---

(١) كتاب المصاحف ص٣٥٧.

(٢) هو المنذر بن مالك بن قطعة البصري ت١٠٧ هـ، وثقه ابن حبان والعجلي، وقال الذهبي: صدوق، الثقات ٥/٤٢٠، معرفة الثقات ٢/٤٣١، ميزان الاعتدال ٧/٤٣٦.

(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٣٥٨ (رقم : ٥١٦) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة به. وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان ضعفه العقيلي وابن عدي، وقال عنه الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين، الكاشف ٢/٤٠، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٥/١٩٥، الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٢٢٩.

(٤) هو زبيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي، حجة ثقة، ت ١٢٢هـ ، سير أعلام النبلاء ٥/٢٩٦، تهذيب التهذيب ٣/٢٦٨.

(٥) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٣٥٨ (رقم : ٥١٧) وإسناده صحيح.

٣- عن الأعمش بن أبي ظبيان[١] قال: كنا نعرض المصاحف عند علقمة[٢].

٤- عن موسى بن نافع[٣] قال: دخلت على سعيد بن جبير وبين يديه مصحف قد عرضه، فقال: إن كنت مشتريًا مصحفًا فاشتره فإن أهله قد احتاجوا إلى بيعه[٤].

---

(١) هو حصين بن جندب بن الحارث الجنبي، ثقة ثبت تابعي مشهور روى له الجماعة وكنيته أبو ظبيان ت ٨٩هـ، تهذيب التهذيب ٣٢٧/٢، الكاشف ٣٣٨/١، ميزان الاعتدال ٣٨٧/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٣٥٨ (رقم : ٥١٨) وإسناده صحيح، والحاكم في المستدرك ٤٨٤/٢ (٣٦٦٦) وتتمته : (فقرأ هذه الآية ﴿إن في ذلك لآيات للموقنين﴾ فقال: قال عبدالله [أي ابن مسعود]: اليقين الإيمان كله، وقرأ هذه الآية ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ قال: فقال عبدالله: الصبر نصف الإيمان). قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٤ (٦٩٢٥) وفي شعب الإيمان ١٩٦/٧ (٩٩٧٦).
أقول: وليس في القرآن (إن في ذلك لآيات للموقنين) ولعله أراد الآية (وفي الأرض آيات للموقنين) – الذاريات (٢٠) – أو الآية (وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون) – الجاثية (٤).

(٣) هو موسى بن نافع الأسدي أبو شهاب. قال ابن حجر: صدوق، تقريب التهذيب ٦٤٨/١، الكاشف ٣٠٩/٢.

(٤) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٣٥٩ (رقم : ٥١٩) وفي رواية أخرى له فيها: (قال: إني عرضت هذا فأقمت سقطه) ص٤٠٠ (٦٤٨) وفي رواية أيضًا له وفيها: (قال: وقد أقمت ما فيه من السقط) ص٤٠٠(٦٤٧) وإسناده حسن لأن فيه موسى بن نافع اختلف فيه قال أحمد: منكر الحديث ووثقه يحيى بن معين وابن حبان وقال ابن حجر: صدوق . الكاشف ٣٠٩/٢، تقريب التهذيب ٦٤٨/١، الثقات ٧/ ٤٥٧، لسان الميزان ٤٦٨/٧ ، الجرح والتعديل ١٦٥/٨.

وفي رواية قال سعيد بن جبير : هل لك في مصحف عندي قد كفيتك عرضه تشتريه؟[1]

• المبحث الثالث عشر: مصير نسخ المصاحف العثمانية الأولى:

لم تعد المصاحف العثمانية الأولى موجودة بين أيدينا- في حدود علمي- وإنما بقيت أجزاء منها محفوظة في دور الآثار الإسلامية والعالمية.

وفقدان النسخ الأولى من المصاحف العثمانية لا يؤثر إطلاقًا على نقل وتواتر هذه المصاحف، لعلمنا بأنها نسخت في حينها، وانتشرت، وهي نفسها المنسوخة بين أيدينا اليوم، كما أن القرآن الكريم انتقل إلينا بالتواتر نطقًا ورواية من الأئمة القراء الأوائل الذين تلقوا هذه المصاحف ونقلوها لمن بعدهم، وأخذها الجيل تلو الآخر، فلم يكن لفقد المصاحف الأولى أدنى أثر في نقل القرآن وروايته[2].

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص٢٣٩، وإسناده حسن كالذي قبله.

(٢) وقد اعترف بذلك وأكد هذه الحقيقة الباحثون المنصفون من غير المسلمين من المستشرقين المحققين، ومنهم المستشرق (موير) حيث يقول: «إن المصحف الذي جمعه عثمان قد تواتر انتقاله من يد ليد حتى وصل إلينا بدون أي تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول: إنه لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة، فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة، وهذا الاستعمال الإجماعي لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم يعد أكبر حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا». مدخل إلى القرآن د. محمد عبدالله دراز ص٤٠، دراسات في علوم القرآن الكريم د. فهد الرومي ص١٠٥.

ومع ذلك فقد ذكر بعض العلماء والباحثين والمؤرخين مشاهداتهم لبعض المصاحف العثمانية الأولى[١] ومما شوهد من هذه المصاحف:

١ - المصحف الشامي في الجامع الأموي:

ذكر ابن كثير في فضائل القرآن مشاهدته للمصحف الشامي مع وصفه للمصحف حيث قال في كتابه فضائل القرآن:

(وأما المصاحف العثمانية الأئمة فأشهرها اليوم الذي في الشام بجامع دمشق عند الركن شرقي المقصورة المعمورة بذكر الله، وقد كان قديمًا بمدينة طبرية، ثم نقل منها إلى دمشق في حدود سنة ٥١٨هـ، وقد رأيته كتابًا عزيزًا جليلاً عظيمًا ضخمًا بخط حسن مبين قوي بحبر محكم في رق أظنه من جلود الإبل، والله أعلم)[٢].

كما أثبت رؤيته له ابن جبير [ت٦١٤هـ] في رحلته لما زار جامع دمشق، وابن بطوطة [ت ٧٧٩هـ] في رحلته المشهورة[٣].

ونُقِلَ عن ابن الجزري وابن فضل الله العمري[٤] صاحب كتاب (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار)أنهما رأيا المصحف الشامي نفسه[٥].

---

(١) وعلى رأس هؤلاء الرحالة العربي ابن بطوطة فقد ذكر أنه رأى بنفسه بعض تلك المصاحف التي يُظن أنها عثمانية، أو بعض صحائف منها فقط في غرناطة ومراكش والبصرة ومدن أخرى خلال رحلته، مباحث في علوم القرآن. د. صبحي الصالح ص٨٧-٨٨.

(٢) فضائل القرآن لابن كثير ص٢٩.

(٣) ذكر ذلك د. فهد الرومي في كتابه دراسات في علوم القرآن، ص١٠٣ نقلاً عن رحلة ابن جبير ص٢١٧، ورحلة ابن بطوطة ٥٤/١.

(٤) هو شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، مؤرخ حجة، أجل آثاره كتاب (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) توفي عام ٧٤٩ هـ- الأعلام للزركلي ٨٥/١.

(٥) مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح، ص٨٧-٨٨.

وأما مصير المصحف الشامي:

فقال البعض: إنه بقي في الجامع الأموي في دمشق حتى وقع الحريق الكبير في الجامع الأموي عام ١٣١٠هـ واحترق معه هذا المصحف الشريف(١).

وقال البعض: إن هذا المصحف أمسى زمنًا في حوزة قياصرة الروس في دار الكتب في (لينجراد) ثم نقل إلى (إنجلترا)(٢).

٢ - المصحف المدني:

ذكر الرحالة ابن بطوطة في رحلته إلى البصرة أنه رأى في مسجد علي رضي الله عنه في البصرة المصحف الذي كان عثمان رضي الله عنه يقرأ فيه لما قتل، وأثر تغيير الدم في الورقة التي فيها قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[سورة البقرة : آية ١٣٧](٣)

أقول: وهذا يصح إن كان المصحف الذي كان عثمان يقرأ فيه هو المصحف المدني الأول، فإنه يحتمل أن يكون غيره مما نسخ منه على أيدي النساخ الأوائل والله أعلم.

---

(١) مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح،ص٨٩ وقال فيه: (وقد ذكر لي الزميل الأستاذ الدكتور يوسف العش أن القاضي عبد المحسن الأسطواني أخبره بأنه قد رأى المصحف الشامي قبل احتراقه وكان محفوظًا بالمقصورة وله بيت خشب)، وانظر كذلك: علوم القرآن الكريم د. نور الدين عتر، ص١٧٩.

(٢) مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح، ص٨٩.

(٣) دراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي ص١٠٤ نقلاً عن رحلة ابن بطوطة ١١٦/١.

٣ – نسخ المصاحف العثمانية في مصر:

ذكر الشيخ الزرقاني عن ابن الجزري أنه رأى مصحفاً من المصاحف العثمانية في مصر، وأن هناك مصاحف أثرية تحتويها خزائن الكتب والآثار في مصر، ومنها المصحف المحفوظ في خزائن الآثار بالمسجد الحسيني، ويقال عنها: إنها مصاحف عثمانية، إلا أنه شكك في صحة ذلك؛ لأن فيها زركشة ونقوشاً موضوعة كعلامات للفصل بين السور، ولبيان أعشار القرآن، ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت مجردة من كل ذلك[١].

• **الخاتمة:**

في ختام هذا البحث الذي بذلت فيه قصارى جهدي وحاولت أن أعطي الموضوع حقه من التحرير والتقرير فأني أضع بين يدي القارئ الكريم أهم النتائج المستخلصة من البحث وهي كما يلي:

١- الدافع الحقيقي والسبب الرئيس لقيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بمشروع جمع القرآن هو ظهور الشقاق والنزاع بين المسلمين بسبب الاختلاف – غير السائغ والمقبول – في قراءات القرآن الكريم الذي أدى إلى تبادل التهم بينهم بالتفسيق والتبديع وكاد أن يفضي إلى التكفير والتقاتل.

٢- هدف الجمع العثماني للقرآن هو قطع الخلاف ورفع النزاع في قراءة القرآن وجمع الأمة على مصحف واحد من خلال تحقيق أمرين:

أ- المحافظة على النص القرآني المكتوب: فيخلو المصحف من الآيات المنسوخة نسخ تلاوة ومن الأحرف المنسوخة في العرضة الأخيرة.

---

(١) مناهل العرفان ٣٩٧/١، مباحث في علوم القرآن. د. صبحي الصالح ص٨٧.

ب- اعتماد القراءات المتواترة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في العرضة الأخيرة مما بقي من الأحرف السبعة وإلغاء ما سوى ذلك.

٣- مراعاة الصحابة للكفاءات الفردية والإمكانات الذاتية عند تنفيذ أي مشروع ويظهر ذلك جليًا في اختيار الخليفة عثمان لزيد بن ثابت ومن معه من القرشيين والأنصار رضي الله عنهم جميعًا.

٤- الجمع العثماني للقرآن اعتمد اعتمادًا كليًا على جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك بنسخ المصحف الأول المحفوظ عند أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها ثم إرجاعه إليها.

٥- كتابة المصحف العثماني كانت على حرف واحد من الأحرف السبعة - على الراجح- وهو حرف قريش (لسان قريش) وقد كُتِبَ المصحف مجردًا من النقط والشكل مما جعله يحتمل الأحرف الأخرى الموافقة لرسمه والثابتة بالتواتر لأن تفاوت الأحرف السبعة على قسمين:

أ- اختلاف في النطق والرسم.

ب- اختلاف في النطق واتفاق في الرسم.

فالمصحف العثماني نسخ (بمعنى رفع وألغى) الأحرف والقراءات المندرجة في القسم الأول وهي المخالفة للرسم وأبقى وأثبت القراءات الأخرى الموافقة للرسم وإن اختلف النطق بها وذلك تضييقًا للخلاف وقطعًا للنزاع المذموم في كتاب الله تعالى.

٦- تم تجريد المصحف الشريف عند كتابته مما لا يعد قرآنًا وإهماله وتنحصر صور التجريد والإهمال في صورتين:

أ- إهمال المنسوخ تلاوة مما نسخ في العرضة الأخيرة ولم يعلم بعض الصحابة نسخه.

ب- إهمال المدرج مع بعض الآيات في بعض صحف القرآن الموجودة في مصاحف الصحابة مما كتب على جهة التفسير والبيان لا لكونه من القرآن.

٧- إلزام عثمان رضي الله عنه المسلمين باتباع المصحف المجموع الموحَّد والأمر بإزالة ما سواه من المصاحف بالحرق كان من دواعي وضرورات تحقيق غاية الجمع وهدفه وهو توحيد المصحف.

٨- جواز إحراق المصاحف التالفة – على الراجح- قياسًا على أمر عثمان بحرق المصاحف بعد توحيد المصحف وهذا يعد من تعظيمها وصيانتها من الامتهان.

٩- نَسْخُ المصحف العثماني (المصحف الإمام) لأكثر من نسخة وتوزيع النسخ في الآفاق كانت خطوة مهمة ومحققة لهدف الجمع، كما أن إرسال قارئ مع كل نسخة كان من أجل مطابقة المقروء للمكتوب ثم نسخت كل نسخة أعدادًا كثيرة في كل بلد بحسب حاجة المسلمين إلى يومنا هذا.

١٠- الجمع العثماني للقرآن حظي بأعلى مستويات الضبط والدقة والإتقان ويظهر ذلك في آلية تنفيذه واختيار المنفذين والقواعد والضوابط الدقيقة التي تضمن بقاءه وحفظه وحمايته من التغيير أو التحريف.

١١- فقدان النسخ الأولى من المصاحف العثمانية لا يؤثر إطلاقًا على نقل وتواتر هذه المصاحف لسببين:

أ- لأن النسخ الأولى قد نسخت في حينها وانتشرت في البلاد، وهي نفسها المنسوخة بين أيدينا اليوم، ففقد الأصل لا يؤثر في صحة ما نقل عنه نقلاً تامًا ثابتًا.

ب- لأن القرآن الكريم وصل إلينا بطريق التواتر نطقًا وروايةً عن الأئمة القراء الأوائل، فالنقل بطريق السماع والتلقي هو الأصل في أخذ القرآن وتلقيه وحفظه.

• **ثبت المصادر والمراجع:**

١. القرآن الكريم – برواية حفص عن عاصم.

- القرآن الكريم – برواية ورش عن نافع – مصحف المدينة النبوية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- القرآن الكريم – برواية الدوري عن أبي عمرو البصري – مصحف المدينة النبوية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢. الإبانة عن معاني القراءات – مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) – دار المأمون للتراث – دمشق ط١ عام ١٣٩٩هـ – تحقيق: محيي الدين رمضان.

٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر – أحمد بن محمد البنا الدمياطي(ت ١١١٧هـ) عالم الكتب – بيروت – ط١ عام ١٤٠٧هـ – تحقيق: د.شعبان محمد إسماعيل.

٤. الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ)، دار ابن كثير– دمشق، ط٤، عام ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٥. آداب المشي إلى الصلاة - محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ) - مطابع الرياض - ط١ تحقيق: عبد الكريم اللاحم - ناصر الطريم - سعود البشر.

٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري القرطبي (ت٤٦٣هـ)- القاهرة، ط عام ١٩٦٠م، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٧. إعراب القراءات السبع وعللها - الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١ عام١٩٩٢م - تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين.

٨. الأعلام - خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين - بيروت - ط٦- عام ١٩٨٧م.

٩. البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، ط٢، عام ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، تحقيق: د. يوسف المرعشلي - جمال الذهبي- إبراهيم الكردي.

١٠. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات - أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) - عالم الكتب - بيروت - ط١ عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - تحقيق: د.حاتم الضامن.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس - السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي (ت٦٥٨هـ) - دار الفكر - بيروت - ١٤١٤هـ.

١٢. التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ)، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

١٣. تاريخ المدينة المسمى (أخبار المدينة). أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري، دار الكتب العلمية- بيروت، طعام ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، تحقيق: علي محمد دندل، ياسين سعد الدين بيان.

١٤. تأويل مشكل القرآن. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار التراث- القاهرة، ط٢، عام ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣م، شرح: السيد أحمد صقر.

١٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.

١٦. تحفة المحتاج لشرح المنهاج . أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)، دار صادر- بيروت.

١٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) – المكتبة العلمية – المدينة المنورة – تحقيق: محمود عبداللطيف.

١٨. تفسير ابن الجوزى (زاد المسير في علم التفسير) – عبد الرحمن بن على بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ) – دار الكتاب العربي – بيروت – ط١ عام ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – تحقيق : عبد الرزاق المهدي.

١٩. تفسير الألوسي (روح المعاني). شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٢٠. تفسير البحر المحيط – محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)- طبعة مطابع النصر الحديثة – الرياض.

٢١. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب). فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٢. تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)- محمد بن على الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - دار المعرفة - بيروت.

٢٣. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن). محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠ هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٤٠٥هـ.

٢٤. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الشعب - القاهرة.

٢٥. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - جار الله محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) - مكتبة مصطفي البابي الحلبي - مصر - طبعة عام ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

٢٦. تفسير الماوردى (النكت والعيون) - على بن محمد بن حبيب الماوردى (ت٤٥٠هـ) - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - إشراف ومراجعة: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم.

٢٧. تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - عبد الحق بن عطيه الأندلسي (ت٥٤١هـ) - طبع في قطر طبعة عام ١٤١٢هـ - ١٩٩١م - تحقيق: السيد عبد العال السيد إبراهيم.

٢٨. تفسير النسفي - عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٨م.

٢٩. تقريب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الرشيد- سوريا، ط١،عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م؛ تحقيق: محمد عوامة.

٣٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري (ت٤٦٣هـ) وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط عام ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

٣١. تهذيب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، دار الفكر – بيروت، ط١، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢. تهذيب الكمال. يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ). مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١ عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٣٣. الثقات. محمد بن حبان التميمي البستي (ت٥٤هـ)، دار الفكر، ط١، عام ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٣٤. جامع البيان في القراءات السبع – أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) – دار الحديث – القاهرة – ط١ عام ١٤٢٧هـ - تحقيق: أ.عبد الرحيم الطرهونى – د.يحيى مراد.

٣٥. الجرح والتعديل. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي (ت٣٢٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، عام ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

٣٦. جمال القراء وكمال الإقراء. علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط١، عام ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، دراسة وتحقيق: عبدالحق عبد الدايم سيف القاضي.

٣٧. جمع القرآن - دراسة تحليلية لمروياته - د.أكرم الدليمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ عام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٨. حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، دار الفكر- بيروت، ط١.

٤٠. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) - الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) - دار صادر - بيروت.

٤١. الدر المصون في علم الكتاب المكنون - أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ عام ١٤١٤هـ-١٩٩٤م - تحقيق: على محمد معوض.

٤٢. دراسات في علوم القرآن الكريم - د.فهد الرومي - جامعة الملك سعود - الرياض - ط١٥ عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٣. رسم المصحف - دراسة لغوية تاريخية - د.غانم قدوري الحمد - منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - بغداد - ط١ عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين. يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ)، المكتب الإسلامي- بيروت، ط٢ عام ١٤٠٥هـ.

٤٥. السنة. عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، دار ابن القيم- الدمام، ط١، عام ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني.

٤٦. سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، دار الفكر- بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٧. سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الفكر- بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين.

٤٨. سنن الترمذي. محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٤٩. السنن الكبرى للبيهقي. أحمد بن حسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة، عام ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٥٠. سنن النسائي (المجتبى). أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط٢، عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة.

٥١. سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٩، عام ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد بن نعيم العرقسوسي.

٥٢. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦ هـ)، المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، ط٢، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش.

٥٣.شرح السير الكبير. محمد بن أبي سهل السرخسي (ت٤٩٠هـ)، معهد المخطوطات- القاهرة، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.

٥٤.شرح صحيح البخاري لابن بطال. علي بن خلف بن بطال القرطبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط٢، عام ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.

٥٥.شعب الإيمان. أحمد بن حسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤١٠هـ تحقيق: محمد السعيد بسيوني.

٥٦.صحيح ابن حبان. محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، عام١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

٥٧.صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، دار ابن كثير- بيروت، ط٣ عام ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٥٨.صحيح سنن الترمذي. محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، ط٢، عام ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٥٩.صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٠.صفحات في علوم القراءات - د.عبد القيوم السندي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط٢ عام ١٤٢٢هـ.

٦١.الضعفاء الكبير للعقيلي - أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي (ت٣٢٢هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ عام ١٤٠٤هـ- تحقيق: عبد المعطي أمين قلعة جي.

٦٢. الطبقات الكبرى (طبقات ابن سعد)، محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر- بيروت.

٦٣. علوم القرآن الكريم – د.نور الدين عتر – مطبعة الصباح – دمشق – ط٦ عام ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٦٥. غيث النفع في القراءات السبع – علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ عام ١٤٢٥هـ – تحقيق: أحمد محمود الشافعي.

٦٦. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، ط عام ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٦٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة- بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب، عبد العزيز بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٨. الفروع في فقه الإمام أحمد. شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت٧٦٣هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤١٨هـ، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي.

٦٩. فضائل القرآن لابن كثير. عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، ط٢، عام ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧٠. فضائل القرآن لأبي عبيد. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، مطبعة فضالة- المغرب، طعام ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي.

٧١. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، دار القبلة- جدة، ط١، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة.

٧٢. الكامل في ضعفاء الرجال – عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) – دار الفكر – بيروت – ط٣ عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م – تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

٧٣. كشاف القناع عن متن الإقناع. منصور بن يونس البهوتي (ت١٠٥١هـ)، دار الفكر- بيروت، ط١، عام ١٤٠٢ هـ، تحقيق: هلال مصيلحي.

٧٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، تحقيق: محمود عمر.

٧٥. لسان العرب – محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ) – دار إحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت – ط٣ عام ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٦. لسان الميزان – أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) – مؤسسة الأعلمي – بيروت – ط٣ عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م – تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند.

٧٧. لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد القسطلاني (ت٦٢٣هـ)، لجنة إحياء التراث- القاهرة، ط عا م١٣٩٢هـ، تحقيق: د. عبد الصبور شاهين، عامر السيد عثمان.

٧٨. مباحث في علوم القرآن – د.صبحي الصالح – دار العلم للملايين – بيروت ط٢٦ عام ٢٠٠٥م.

٧٩. المتحف في أحكام المصحف – د.صالح الرشيد – مؤسسة الريان – بيروت – ط١عام ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٨٠. مجمع البيان في تفسير القرآن – الطبرسي – دار الكتاب اللبناني – بيروت – طبعة عام ١٩٥٥م.

٨١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الريان، دار الكتاب العربي- القاهرة، بيروت، ط. عام ١٤٠٧هـ.

٨٢. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات – أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ عام ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م – دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٨٣. مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر الرازي (ت٧٢١هـ)، دار الرسالة- الكويت، ط عام ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٨٤. مختصر شواذ القراءات – الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) – المطبعة الرحمانية – مصر – طبعة عام ١٩٣٤م.

٨٥. مدخل إلى القرآن الكريم – د.محمد عبد الله دراز – دار القلم – الكويت – ط٢ – عام ١٣٩٩هـ.

٨٦. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. أبوشامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت٦٦٥هـ)، مكتبة الإمام الذهبي- الكويت، ط٢، عام ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، تحقيق: د. وليد الطبطبائي.

٨٧. المستدرك على الصحيحين. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤١١ هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٨٨. مسند الشاميين. سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، عام ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي.

٨٩. المصاحف. عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ابن أبي داود) (ت٣١٦هـ)، دار الفاروق الحديث- مصر، ط٢، عام ١٤٢٤هـ- تحقيق: محمد بن عبده.

٩٠. مصنف عبد الرزاق. عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، المكتب الإسلامي- بيروت، ط٢، عام ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٩١. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، دار العاصمة، دار الغيث- السعودية، ط١ عام ١٤١٩هـ، تحقيق: د.سعد بن ناصر الشثري.

٩٢. معاني القرآن للزجاج - أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١٠هـ) - عالم الكتب - بيروت - ط١ عام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م - تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي.

٩٣. معاني القرآن للفراء - يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - تقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين.

٩٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ابن السمعاني) (ت ٤٨٧هـ)، عالم الكتب- بيروت، ط عا م١٤٠٣هـ، تحقيق: مصطفى السقا.

٩٥. معرفة الثقات. أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط١، عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٩٦. مغني ذوي الأفهام. جمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي، دار الكتب العلمية- بيروت.

٩٧. المقدمات الأساسية في علوم القرآن. عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، ط١، عام ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩٨. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)- دمشق، ط١، عام ١٣٤١هـ، تحقيق: محمد أحمد دهان.

٩٩. مناهل العرفان في علوم القرآن. محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م،عناية: أحمد شمس الدين.

١٠٠. منجد المقرئين - أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - عام ١٤٠٠هـ.

١٠١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٩٩٥م، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود.

١٠٢. النشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ عام ١٤٢٣هـ- تقديم الشيخ علي الضباع.

١٠٣. نكت الانتصار لنقل القرآن - أبو بكر الصيرفي - دار المعارف - الإسكندرية - تحقيق: د.زغلول محمد سلام.

١٠٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المعروف بالشافعي الصغير (ت١٠٠٤هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٠٥. النهاية في غريب الحديث والأثر. أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، دار المعرفة- بيروت، ط١ عام ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، تحقيق: خليل مأمون شيحا.

